

# قـرة عـن النـسـوان والـضعـيف

فـي بـعض ما نـيـط عـلى الأـعيان بـالتـكـليف

لـلـعـلامـة لـمـرابـط مـحـمـد فـال بـن مـتـالـي:

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على نبيه الكريم

هذا الكتاب:

هانحن في "محاضرة آل متالي" نطل على القراء مرة أخرى في إصدار جديد من إصدارات المكتبة المتالية العامرة..

وهو هذه المرة كتاب "قرة عين النسوان والضعيف في بعض ما نيط على الأعيان بالتكليف" للشيخ الوالد المرابط محمد ذفال بن متالي، وهو كتاب صغير في حجمه جليل في موضوعه، تناول فيه الوالد رحمه الله تعالى موضوعين هامين: أولهما عقيدة أهل السنة: بين في هذا الموضوع ما يجب على المكلف الإيمان به من أمور العقيدة مما يجب في حق الله تعالى وما يستحيل وما يجوز، وما يجب في حق الرسل وما يستحيل وما يجوز، مبينا خلال ذلك أموراً مهمة لا بد في تصحيح الإيمان من معرفتها كأقسام الحكم العقلي وحقيقة التوحيد وحكم التقليد في العقائد وحكم النظر في الأدلة وحكم طلب العلم وتعليم الطالب، موضحاً أركان الإيمان ذاكراً جملة مهمة من الأمور مرتبطة بالعقيدة كجمل من سيرته ﷺ، وأخرى عن صحابته موضحاً عقيدة أهل السنة في فضلهم وتفاضلهم.. كل ذلك في أسلوب واضح يسير سهل على المبتدئين فهمه ولا يستغني عنه المنتهون. وثانيهما هو العبادات وقد بدأ بأحكام الطهارة من وضوء وغسل مشيراً إلى أحكام المياه والطهارة الترايبية وأحكام الحيض.. ثم خلص إلى أحكام الصلاة: شروط وجوبها وصحتها وفرائضها وسننها ومستحباتها بنفس الأسلوب السهل الواضح، وقد حرص في كل ذلك على ذكر الخلاف مبيناً في الغالب القول المشهور أو الراجح أو الأصح، ولم يعز في كتابه هذا إلا مرتين إحداهما لابن فرحون والأخرى لخليل في التوضيح، ثم بين أحكام الصوم بادئاً بما تثبت به رؤية الهلال وشروط صحة الصوم وأحكام قضائه والكفارة فيه.

ولا جرم أن الشيخ الوالد رحمه الله تعالى سار على نهج أهل السنة من الأشاعرة في توضيحه للعقائد ولم يحد عن المذهب المالكي في قسم العبادات.

ويبدو أنه اعتمد منهج الشناقطة في التأليف حيث لم يذكر أحكام صلاة الجمعة ولا أحكام الحج فإنهم كانوا يحدفون هذين البابين بالإضافة إلى زكاة العين غير أنه كان ينبغي أن يتكلم عن زكاة الفطر وزكاة الماشية والحرث، فلعل باب الزكاة من الكتاب ضاع فيما ضاع من كتب الشيخ أو لعله رحمه الله مات قبل أن يكمل الكتاب فجميع النسخ التي بأيدينا تنتهي عند قوله «وقيل يقضي الأول فقط» وعلى كل حال فإننا نحسب هذا الكتاب على صغر حجمه من أهم كتب الشيخ ومن أنفعها، ولعل أهميته أكد في هذه الأيام منها في زمن الشيخ، فالناس اليوم خاصة الشباب منهم قد عزفوا عن أخذ أمور دينهم من تلك الكتب التي كانت تدرس في الزمن الماضي من نحو الإضاءة والوسيلة ومختصر الشيخ خليل والرسالة وهم مع ذلك لا يجدون في المناهج الدراسية في المدارس الحديثة ما يحتاجون إليه من علم العقائد وأحكام العبادات.

ونحن إذ نقدم هذا الإصدار لا يفوتنا أن ننوه إلى أن طبع هذا الكتاب جاء ثمرة جنية لتعاون مثمر بين شيخ المحظرة الأستاذ أحمدو ولد حبيب ولد متالي والسيد محمد ولد المصطفى ولد اسماعيل مدير مطبعة "أمل" فلهما نقدم خالص الشكر والتقدير.

وفي الأخير نشير إلى أننا اعتمدنا في طبع هذا الكتاب على نسخة بخط شيخ المحظرة مقابلة وموثقة على أكثر من نسخة وقد أعتنى هو بمراجعتها وتصحيحها، والله نسأل أن يوفقنا وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم.

**المصطفى ولد حبيب ولد متالي:**

## التعريف بالمؤلف:

هو: لمرابط محمذفال بن المختار (متالي) ابن محمد بن أحمد بن أعمار بن أبج بن ييج الفودي التندغي، وأمه جليت بنت محمد بن حبيب بن احمد بن يحيى بن أبج، في أبج يجتمعان.

ولد سنة 1205 للهجرة على بعد ثلاثين كلمترا إلى الشمال الغربي من مدينة روصو عاصمة ولاية اترارزه حاليا في مكان يسمى "بوك" بكاف معقودة .

مات عنه أبوه صغيرا ولم يعد سنته الثانية فتربى في كنف أمه وخاله مع أخيه الصغير "انجبنان" الذي ولد بعد وفاة أبيهما .

وقد تفرس فيه أخواله النبوغ والتزموا بوصاة أبيه في شأنه من معاملته معاملة خاصة فتربى في رعايتهم معززا مكرما ، ولم يختلف اثنان على أنه لما بلغ المبلغ الذي يحفظ من بلغه من أمثاله فيه القرآن كان حافظا للقرآن مجودا له بالقراءة السائدة في محيطه وأنه مع ذلك لم يخط حرفا في لوح ولم يأخذ عن شيخ.

ويجمع الرواة والنقلة على أنه بلغ ما بلغ من العلم والاستقامة في حدود عامه الثاني عشر وأن علمه كان فتحا وهبة من الله تعالى لا منة لأحد فيه عليه، وقد وثق ذلك وأكدته تلميذه ابن أخيه العلامة حيمده بن انجبنان بن متالي في نظمه: "الجنان العالية في السيرة المتالية" ويجمع الرواة والنقلة على أنه جلس للتدريس والفتوى والإرشاد منذ عامه الذي فتح عليه فيه ولم يتجاوز الثانية عشر من عمره وأنه انثالت عليه طلبة العلم من مختلف البلاد وتلقاه الناس في المنطقة بالقبول فكانت أفواج طلاب العلم تفد إليه من كل جهة كما كان قبلة المستفتين والمفتين على حد سواء فقل أن تحدث نازلة في المنطقة أو يتوقف عند معضلة إلا وكانت فتواه فيها وإجابته عليها الحكم الفيصل والكلمة الأخيرة كما كان العلماء في عصره يبعثون إليه بمؤلفاتهم وفتاواهم بغية تقريظها وتسليمها وكان في الجانب التصوفي قطب العصر وإمام أهل الحقيقة في زمنه رحل إليه

الناس لتربية قلوبهم وتغذية أرواحهم، وكان رحمه الله شاذليا يلقي مرديه طريقة أبي الحسن الشاذلي بسلسلة محمد بن ناصر الدرعي.

فلما بزغت شمسهُ وأذعن لعلمه القاصي والداني تألفت حوله خلق طلاب العلم في شتى الفنون وصار كعبة العلم في البلاد وعلمها الأوحى فبواه ذلك مكانة اجتماعية متميزة في المنطقة عند الأمراء والعلماء وخاصة الناس وعامتهم وكانت الصلة بينه وبين علماء البلاد قائمة على أساس الاعتراف التام بمكانته العلمية والاجتماعية وكانت هذه الصلة يطبعها الود والاحترام وكانت وفودهم ورسائلهم تصل إليه تباعا في مختلف قضايا الساعة.

وقد صحبه وتخرج على يده خلق كثير نذكر منهم على سبيل المثال أبناءه أحمد و محمد وعبد الرحمن وحبیب وابن أخيه حيمده بن انجبنان وأبناء عمومته، أحمد بن الحسن و غلام بن همر والمأمون بن محمد وأمغر وابنه أحمد والحبيب بن محمد بن منيرة ولكبيد بن جبه وغيرهم. وأده محمد مولود وأبوه احمد فال، وأبو محمد بن مولود بن احمد الجواد، وأوفى الطبيب الشمشوي المشهور وعبد الودود الألفغي النحوي المشهور وأحمد بابا بن حامتو والطاهر بن مینوك، و خلائق كثير.

وقد خلف شيخنا مكتبة حافلة بشتى الكتب والمؤلفات في مختلف فروع العلم وقد ظلت هذه المكتبة محفوظة من بعده طيلة أزيد من عقدين لكن عاديات الزمن عدت عليها بعد ذلك، وعندما دخل الاستعمار البلاد اضطرت مجموعة الشيخ إلى الهجرة نحو الشمال (آرار فالمرغرب) فتخففوا من بعض هذه المكتبة وتركوه في أماكن غير آمنة فعدت عليه يد الضياع وحملوا البعض منها في هجرتهم فلما أدركهم الاستعمار أحرق ما وجد من الكتب في وقعة "لبيرات" بمنطقة آرار، ولم يبق من تلك المكتبة إلا القليل النادر بأيدي أفراد لم يستطيعوا الحفاظ عليه والذي أكاد أجزم به أن أكثر مؤلفات الشيخ قد أحرقت في تلك الوقعة.

ومن أهم كتب الشيخ ومؤلفاته التي وصلتنا:

1- كتاب فتح الحق في فقه النفس؛

2- كتاب صلاح الآخرة والأولى في صلاح الآخرة والأولى، وهو تفسير للقرآن الكريم لا تتوفر منه إلا نسخة واحدة بخط الشيخ وقد ضاع بعضها؛

3- نظم الأخلاق في شمائله ﷺ وخصائصه ومعجزاته وهجرته،

4- كتاب اختصار كشف القناع عن شهية السماع، في الأدب والتصوف؛

5- كتاب نظم الشهداء، جمع فيه الشيخ من استشهد في المعارك زمن النبي ﷺ مع أنسابهم وبعض الاستطرادات المفيدة؛

6- كتاب تسديد النظر، في علم المنطق وآداب المناظرة؛

7- كتاب الحميل بسعادة المحيي والممات، في الأذكار والأدعية وأوراد الطريقة الشاذلية؛

وللشيخ كتب أخرى كثيرة منها ما عثرنا عليه ومنها ما سمعنا عنه ولم نصل إليه، مثل كتاب الشافية وكتاب هل جزاء الإحسان إلا الإحسان، واختصار كتاب البهنسي في علم الأسرار والحكمة، وله أيضا فتاوى وأنظمة كثيرة في مختلف فنون المعرفة، ويوجد مجموعان لأجوبة طرح أسئلتها عليه تلامذة له منهم: أوفى الطبيب الشمشوي المشهور، وعبد الودود الألفغي، وأحمد بن المختار المالكي.

كما أن للشيخ نظما يسمى النصيحة في التوجيه والإرشاد، شرحه ابن أخيه حيمده بن انجبنان بشرح سماه الروضة الغناء على النصيحة الحسنة، وله مجموعة من المقطعات النظمية المختلفة عقد بها كثيرا من مسائل العقيدة والأصول والتفسير والفقه واللغة ومسائل في الطب وغير ذلك.

كما أن له شعرا جيدا أكثره في النصح والتصوف والثناء.

توفي الشيخ رحمه الله بعد صلاة ظهر أحد أيام الإثنين من شهر ربيع الثاني سنة سبع وثمانين ومائتين وألف للهجرة، وقد أرخ له تلميذه ومريده العلامة المختار بن ألما اليدالي على طريقة الفشتالية بقوله:

وأشرف باب الحلم والعلم والتقوى      على الموت من موت الإمام المبجل  
سلالة متالي الذي عاش طائعا      بعيد صلاة الظهر وسط التنفل

ويقول حيمده بن انجبنان في نظمه "الجنان العالية":

وقد توفي رحمة الرحمن      عليه في شهر ربيع الثاني  
لنحو سبع مع ثمانين معاً      ألف بعيد مائتين لمعا  
ولثمانين وكتائتين      عاش وكان الموت بالاثنين

وقد دفن رحمه الله تعالى بمقبرة انوعمرت على بعد حوالي ثلاثة وستين كلومترا جنوبي انواكشوط العاصمة.

المصطفى ولد حبيب ولد احمد ولد متالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على نبيه الكريم

شروط التكليف وأهم ما يجب به:

يجب على كل من بلغ ثماني عشرة سنة أو نبت به الشعر الخشن أو أمنى أو حاض وكان عاقلا غير أخرس وبلغته دعوة النبي ﷺ أن يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ مرة في العمر وينوي بها الوجوب، وإن ترك نية الوجوب فهو عاص وإيمانه صحيح. وما زاده فهو مستحب معتقدا جازما أن لا إله مستغنيا عن ما سواه مفتقرا إليه ماعداه إلا الله، وهذه الكلمة هي ثمن الجنة والمنقذة من النار، ولا بد من فهم معناها وإلا لم تنفع صاحبها في الإنقاذ من الخلود في النار،

**حقيقة التوحيد والخلاف في التقليد:**

ومن أعتقد أن الله تعالى واحد في ملكه لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله فهو معتقد لمعنى الشهادتين، ولا يشترط معرفة ما فيها من نفي وإثبات. ويعتقد أنه تعالى هو المعبود بالحق وأنه المنفرد بإيجاد الخلق، وأنه لا يدرك حقيقة صفته الواصفون، وما يصوره الوهم من التصورات والجوارح فالله سبحانه وتعالى بخلافه، وينهى عن التفكير في ذاته تعالى، والموحد من أطمأن فكره إلى موجود واعترف بالعجز عن إدراك حقيقة ذاته بعد معرفة الصفات الواجبة والمستحيلة والجائزة في حقه تعالى، والمقلد هو الجازم جزما مطابقا في عقائد الإيمان لا عن دليل كجزم عوام أهل السنة بما يسمعون من علمائهم، قيل: والدليل ليس بشرط في صحة الإيمان وليس بواجب أصلا وإنما هو من شروط الكمال، وقيل: يجب على المكلف معرفة الدليل، ويكفيه من معرفته تفكره في نفسه، وعلى القول بوجوب معرفة الدليل فقيل: المقلد إذا اعتقد الحق في العقائد بلا احتمال أدنى شك فيه ولم يرجع برجوع مقلده فهو مومن عاص إن قدر على الدليل، وإلا فلا يطالب بالدليل والبحث عن تضايقه بدعة، وذلك العصيان في كل زمن يمر عليه يمكنه فيه التعلم



و فرط فيه واشتغل بغيره سواء كان الذي اشتغل به من اعمال الدنيا أو من اعمال الآخرة، وقيل: مؤمن غير عاص، وقيل كافر والعياذ بالله تعالى، وأنكر هذا القول. وهذا الخلاف إنما هو في احكام الآخرة وأما في احكام الدنيا فمسلم تجرى عليه احكام الإسلام اتفاقاً يرث ويورث وتوكل ذبيحته وينكح إلا إذا قام دليل على كفره بأن يظهر فساد في عقيدته متفق على أنه يكفر به.

قيل: ويحرم النظر (في الدليل) لأنه مظنة الوقوع في الشبه والضلال لاختلاف الازهان والأنظار بخلاف التقليد، والصواب أن النساء والعبيد والخدم مكفون بمعرفة العقائد بالأدلة متى كانت فيهم أهلية فهمها وإلا كفاهم التقليد.

### أقسام الحكم العقلي ووجوب التعلم والتعليم على القادر:

واعلم أن الإيمان تصديق القلب، والإسلام عمل الجوارح، والإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

والواجب ما لا يتصور في العقل عدمه، والمستحيل بعكسه، والجائز ما يصح في العقل وجوده وعدمه.

ويجب على من أقدره الله على التعليم أن يقرر عقائد الإيمان للنساء والعوام والصبيان أحراراً أو عبيداً لا سيما إن كانوا من قرابته فقد قال ﷺ «لا يلقى الله أحد بذنب أعظم من جهالة أهله». ويجب على المكلف فرضاً عينياً لا يحمله عنه غيره أن يحصل علم ما يلزمه في خاصة نفسه قبل الإحتياج إليه وذلك ك معرفة ما يجب لله تعالى وما يجوز وما يستحيل واحكام الوضوء والصلاة والصوم والحج والبيع والشراء والنكاح ونحو ذلك، واجمع العلماء على أنه لا يجوز لأحد أن يقدم على شيء حتى يعلم حكم الله فيه بقراءة أو سؤال.

### ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل:

فيجب على المكلف أن يعرف أنه تعالى يجب له الوجود ويستحيل عليه العدم ودليلنا على وجوده تعالى حدوث العالم وهو ما سوى الله تعالى لأن العالم لا بد له من فاعل لأنه محدث والدليل على حدوثه ملازمته للحركات والسكنات والجلوس القيام وغير ذلك من الصفات والحادثات، ودليل حدوثها أن الجرم يظهر تارة متحركا وتارة ساكنا، وملازم الحادث حادث. ويجب له تعالى القدم وهو عدم الأولية للوجود ويستحيل عليه الحدوث وهو الوجود بعد العدم لأنه لو لم يكن قديما لكان حادثا إذ لا واسطة بين القدم والحدوث، لأن الشيء إما أن يكون لوجوده أول فهو الحادث وإلا فهو القديم وإذا كان حادثا افتقر إلى فاعل وإذا افتقر إلى فاعل لزم الدور إن افتقر إليه فاعله الأول، ولزم التسلسل إن افتقر إلى غيره وذلك يؤدي إلى نفي الإله ونفي الإله يؤدي إلى نفي الحوادث ونفي الحوادث مع وجودها محال. ويجب له تعالى البقاء وهو عدم الانتهاء للوجود ويستحيل عليه الفناء وهو العدم بعد الوجود، لأنه تعالى لو أمكن أن يلحقه العدم لا انتفى عنه القدم لأن القدم لا يكون إلا واجبا للقديم والواجب لا يتصور في العقل عدمه. ويجب له تعالى عدم مماثله للحوادث في الذات والصفات والأفعال ويستحيل عليه تعالى عدم المخالفة لأنه لوما ثل شيئا منها لكان حادثا مثلها لوجوب استواء المثليين. ويجب له تعالى عدم الإفتقار وهو كونه تعالى ليس بعرض يحتاج إلى ذات يقوم بها ولا بجرم يحتاج إلى فاعل يخصصه بالوجود بدلا عن العدم فوجب كونه تعالى ذاتا موصوفة بصفات الكمال غنية عن الإحتياج، ويستحيل عليه تعالى عدم قيامه بنفسه لأنه لو احتاج إلى ذات لكان صفة إذ لا يحتاج إلى الذات إلا الصفات وهو تعالى ليس بصفة لأنه تعالى يوصف بصفاته فكونه تعالى صفة محال لأن الصفة يستحيل أن تقوم بها صفة فلو قامت صفة بصفة للزم أن تقوم بها صفة أخرى وتلك الصفة تقبل أن تقوم بها صفة أخرى فيلزم التسلسل، ولو احتاج إلى فاعل يخصصه بالوجود بدلا عن العدم لكان حادثا. وتجب له تعالى الوجدانية وهي عدم التعدد فهو تعالى واحد في ذاته فليست ذاته مركبة

من جزئين فأكثر وليس لها نظير، وواحد في صفاته فلا يوصف بقدرتين ولا بعلمين ولا توجد ذات لها من الصفات مثل صفاته، وواحد في أفعاله للممكنات الحادثات فلا فاعل لها سواه، ويستحيل عليه أن لا يكون واحدا في ذاته لأنه تعالى لو لم يكن واحدا بأن كانت ذاته مركبة من أجزاء أو كان لها نظير أو اتصفت ذات بمثل صفاته أو كان فاعل سواه لزم أن لا يوجد شيء من الحوادث للزوم عجزه حينئذ، فلو قدرنا إلهين واران أحدهما تحريك جسم واران الآخر تسكينه فمحال أن تنفذ إرادتهما معا لأنه جمع بين النقيضين فيكون الجسم متحركا ساكنا وهو محال فتعين وجوب وحدانية مولانا عز وجل وهو المطلوب. وتجب له القدرة وهي صفة تؤثر في إيجاد الممكن وإعدامه على وفق الإرادة، ويستحيل عليه تعالى العجز عن ممكن ما. وتجب له تعالى الإرادة وهي صفة تؤثر في تخصيص أحد طرفي الممكن يتيسر بها تميز كل مخلوق بالصفات التي يقبلها وهي ستة: الوجود بدلا من العدم، والصفة بدلا من سائر الصفات، والزمان المخصوص بدلا من سائر الأزمنة، والمكان المخصوص بدلا من سائر الأمكنة والجهة المخصوصة بدلا عن سائر الجهات والمقدار المخصوص بدلا من سائر المقادير. ويستحيل عليه تعالى أن يوجد شيئا من العالم غير مريد له. ويجب له تعالى العلم بكل معلوم ويستحيل عليه الجهل وما في معناه كالظن والشك والوهم والنسيان. وتجب له تعالى الحياة ويستحيل عليه الموت، ودليل هذه الأربع وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة أنه لو أنتفى عنه شيء منها لما وجد شيء من العالم لأن وجود العالم متوقف على قدرته وإرادته، وقدرته وإرادته متوقفان على علمه فلا يخلق الله تعالى بقدرته إلا ما أراد وعلمه والكل مشروط بالحياة. ويجب له السمع بلا صماخ أذن والبصر بلا حدقة وأجفان لكل موجود قديما كان أو حادثا، ويستحيل عليه تعالى الصمم والعمى وغيبية موجود عن سمعه وبصره. ويجب له الكلام القائم بذاته تعالى الذي ليس بحرف من الحروف ولا صوت من الأصوات، ونسبة القراءة إلى كلامه تعالى كنسبة الظل إلى الصورة، ويستحيل عليه تعالى البكم والسكوت، ودليل هذه الثلاثة أنه لو لم يتصف بالسمع

والبصر والكلام للزم أن يتصف بأضدادها التي هي الصمم والعمى والبكم وهذا الأضداد نقائص والنقص على الله تعالى محال لأن الناقص يفتقر إلى من يكمله وذلك يستلزم حدوثه. ويجب له تعالى أن يكون قادرا بقدرة قائمة بذاته تعالى ومريدا بإرادة قائمة بذاته وعالما بعلم قائم بذاته وحييا بحياة قائمة بذاته وسميعا وبصيرا بسمع وبصر قائمين بذاته ومتكلما بكلام قائم بذاته، ويستحيل عليه تعالى أن يكون عاجزا أو مكرها أو جاهلا أو ميتا أو أصم أو أعمى أو أبكم.

### ما يجوز في حقه تعالى:

ويجب على المكلف أن يعلم أنه تعالى يجوز عليه فعل كل ممكن وتركه كالثواب والعقاب، لأنه لو وجب عليه فعل الممكن لكان الجائز واجبا وهو محال لقلب حقيقة الجائز، ولأنه لو وجب عليه الفعل لكان مقهورا كالحوادث وذلك يستلزم افتقاره وافتقاره يستلزم حدوثه وحدثه محال، ولو إستحال عليه لكان عاجزا لاستحالة تعلق القدرة بالمستحيل لأن المستحيل لا يتبدل.

### معرفة الأنبياء ونبذة مهمة من سيرته ﷺ:

ويجب على المكلف أن يعرف ما يجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام وما يستحيل وما يجوز، وأولهم أبونا آدم أرسله الله إلى أولاده ليهديهم إلى ما أمر الله به وأول من أرسل إلى الكفار نوح وآخرهم نبينا المبعوث يوم الاثنين السابع والعشرين من رجب وهو ابن أربعين سنة ويوم إلى الإنس والجن كافة دون الملائكة، محمد حبيب الله ﷺ ولم يكن معه نبي في زمانه وأبوه عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان وأعمامه حمزة والعباس رضي الله عنهما أسلما والحارث وهو أكبر ولد عبد المطلب والزبير والمقوم وعبد الكعبة وضرار وقتبم والغيداق وهؤلاء لم يدركوا الإسلام وأدركه أبوطالب وأبولهب ولم يسلموا وعماته صفية أسلمت وأروى مختلف في إسلامها

وأيممة وعاتكة وبرة قيل أسلمن، وأم أبيه عبد الله وعميه أبي طالب والزبير وجميع النساء غير صفية فاطمة بنت عمرو بن عائذ المخزومية وولده عليه السلام أمه أمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب يوم الإثنين عند طلوع الفجر الثاني عشر من ربيع الأول عام قدوم الفيل ومدة الحمل به تسعة أشهر أو عشرة أو ثمانية أو سبعة أو ستة ولما تم لها من حملها شهران توفي أبوه عبد الله وقيل توفي وهو في المهد وتوفيت أمه أمنة وهو ابن أربع سنين أو خمس سنين، وأم أمنة برة بنت عبد العزى وأم برة أم حبيب بنت أسد بن عبد العزى بن قصي، وأرضعته أمه سبعة أيام ثم أرضعته ثويبة مولاة أبي لهب أياما ثم أرضعته حليلة بنت أبي ذؤيب السعدية باين زوجها الحارث بن عبد العزى حتى فصلته وأسلمن كلهن، وتزوج خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى عقدها له الله تعالى وهي بنت أربعين سنة وبعض أخرى وهو بن إحدى وعشرين أو خمس وعشرين أو ثلاثين وأصدقها عشرين بكرة فولدت له الأولاد إلا إبراهيم فإنه ابن جاريتيه مارية بنت سمعون القبطية، أما أولاده الذكور فماتوا وهم يرتضعون وهم القاسم وقيل عاش سنتين أو سبعة عشر شهرا وإبراهيم اتفاقا وعبد الله ويسمى بالطيب والطاهر ويعد من بنيه المطيب والمطهر وعبد مناف فعلى هذا فهم سبعة وأما بناته فأربع اتفاقا أدركن الإسلام وأسلمن وهاجرن معه زينب وهي أكبر بناته واختلف فيها وفي القاسم أيهما ولد أولا ولدت سنة ثلاثين من مولده عليه السلام وتزوجها ابن خالتها هالة بنت خويلد أبو العاصي بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس أسلمت قبله ثم هاجرت وتركته على شركه ثم أسلم وهاجر بعدها فردها له عليه السلام بالنكاح الأول بعد سنتين أو بعد ست سنين وقيل قبل انقضاء العدة وقيل ردها بنكاح جديد وولدت له عليا مات صغيرا وقد ناهز الحلم وأمامة تزوجها علي بن أبي طالب بعد موت فاطمة رضي الله عنها وماتت زينب عند ابن الربيع سنة ثمان من الهجرة، ورقية ولدت سنة ثلاث وثلاثين من مولده عليه السلام وعقد عليها عتبة بن أبي لهب وأختها أم كلثوم عقد عليها أخوه عتيبة فلما نزلت تبت يدا أبي لهب قال لهما أبوهما رأسي من رأسيكما حرام إن لم

تفارقا ابنتي محمد ففارقاهما ولم يدخلها بهما فتزوج عثمان رقية فولدت له عبد الله مات بعدها وقد بلغ ست سنين وتوفيت والنبي ﷺ ببدر ثم تزوج أم كلثوم سنة ثلاث للهجرة ولم تلد له وماتت سنة تسع، وفاطمة ولدت سنة إحدى وأربعين من مولده عليه السلام وقيل قبل النبوة بخمس سنين ووصفت بالزهراء لأنها لم تحض تزوجها علي في صفر بوحي من الله في السنة الثانية للهجرة وبنى بها في ذي الحجة على رأس اثنين وعشرين شهرا من التاريخ وسنها حين تزوجها خمس عشرة سنة وخمسة أشهر ولم يتزوج عليها حتى ماتت بعده عليه السلام بستة أشهر أو ثلاثة، ولدت له الحسن والحسين رضي الله عنهما ورقية ومحسنا ماتا صبيين وزينب تزوجها عبد الله بن جعفر ولدت له عليا، وأم كلثوم زوجة عمر أم ابنه زيد ثم تزوجها بعده محمد بن جعفر فمات عندها ثم تزوجها أخوه عون ثم مات فتزوجها أخوه عبد الله وماتت عنده، وزوجاته ﷺ المدخول بهن إحدى عشرة امرأة خديجة بنت خويلد القرشية الأسدية وهي أول من آمن من النساء وكانت تحت أبي هالة فولدت له ابنين هند وهالة ثم تزوجها عتيق فولدت له بنتا اسمها هند ماتت خديجة رضي الله عنها بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين أو أربع أو خمس وأقامت معه خمساً وعشرين سنة ولم يتزوج عليها حتى ماتت ونساؤه بعدها عائشة رضي الله عنها أم عبد الله بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه ابن أبي قحافة قرشية تيمية مولدها سنة أربع من النبوة تزوجها ﷺ بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين في شوال وهي بنت ست سنين وبنى بها في شوال وهي بنت تسع سنين ومات عنها وهي بنت ثماني عشرة سنة ولم يتزوج ﷺ بكرا سواها وماتت بالمدينة ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان سنة سبع أو ثمان وخمسين للهجرة وهي بنت ست وستين سنة وصلى عليها أبو هريرة ودفنت بالبقيع ليلا، وسودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس قرشية أسلمت قديما وبايعت وكانت تحت ابن عمها السكران بن عمر بن عبد شمس أسلم معها قديما ومات عنها فلما حلت تزوجها عليه السلام بمكة في العاشرة من النبوة قبل أن يعقد على عائشة أو بعدها وجمع بأنه عقد على عائشة قبل أن يعقد على سودة

ودخل بسودة قبل عائشة وأصدقها خمسمائة درهم وكبرت سودة عنده عليه السلام وأراد طلاقها وسألته أن لا يفعل وجعلت نوبتها لعائشة وكان عليه السلام يقيم عند عائشة ليلتين ولنساءه ليلة ليلة وماتت سودة بالمدينة في شوال سنة أربع وخمسين للهجرة في خلافة عمر رضي الله عنه، وحفصة بنت عمر رضي الله عنه بن الخطاب عدوية ولدت قبل النبوة بخمس سنين أسلمت وهاجرت وكانت تحت خنيس بن حذافة السهمي هاجرت معه ومات عنها من جراحات أصابته ببدر أو بأحد فلما مات عرضها عمر على أبي بكر وعثمان فلم يجبه واحد منهما إلى زواجها فخطبها عليه السلام فأنكحها إياها في شعبان على رأس ثلاثين شهرا من الهجرة وطلقها تطليقة فأتاه جبريل عليه السلام فقال له إن الله يأمرك أن تراجع حفصة فإنها صوامة قوامة وإنها زوجتك في الجنة ماتت بالمدينة سنة خمس أو إحدى وأربعين وهي بنت ستين سنة، وأم سلمة هند بنت أبي أمية بن سهل بن المغيرة قرشية مخزومية كانت تحت أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد المخزومي أول من يأخذ كتابه بيمينه بعد عمر بعكس الأسود أخيه، كانت هي وزوجها أول من هاجر إلى أرض الحبشة فولدت له بها زينب وولدت له بعد سلمة وعمرو ودره، مات أبو سلمة لثمان خلون من جمادى الأخيرة سنة أربع وقيل سنة ثلاث فاعتدت أم سلمة وحلت لعشر بقين من شوال فتزوجها عليه السلام في ليال بقين من شوال من السنة التي مات فيها أبو سلمة وماتت سنة تسع وخمسين أو سنة اثنتين وستين ودفنت بالبقيع وصلى عليها أبو هريرة أو سعيد بن زيد وعمرها أربع وثمانون سنة، وأم حبيبة رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب قرشية أموية كانت تحت عبيد الله بن جحش وهاجر بها إلى الحبشة الهجرة الثانية ثم تنصر وثبتت على الإسلام فبعث عليه السلام عمرو بن أمية الضمري إلى النجاشي ليزوجها منه فأرسل إليها النجاشي بذلك فوكلت خالدا بن سعيد بن العاصي بن أمية فخطب النجاشي بحضرة جعفر بن أبي طالب ومن كان هناك من المسلمين فزوجها منه عليه السلام خالد وقيل عثمان بن عفان سنة ست وأصدقها عنه النجاشي أربعمائة دينار وبعث بها إليه مع

شرحبيل بن حسنة سنة سبع وكان أبوها حال نكاحها بمكة مشركا محاربا له ﷺ وقيل إن نكاحها كان بالمدينة بعد رجوعها من أرض الحبشة وماتت بالمدينة سنة أربع أو اثنتين وأربعين، وزينب بنت جحش بن رئاب عريية من بني غنم بن دودان أمها أميمة بنت عبد المطلب عمته ﷺ زوجها من زيد بن حارثة ثم طلقها فلما انقضت عدتها قال لزيد اذهب فاذكرني لها فذهب إليها فجعل ظهره إلى الباب فقال يا زينب بعث رسول الله ﷺ يذكرك قالت ما كنت أحدث شيئا حتى أوامر ربي عز وجل فقامت إلى المسجد فأنزل الله تعالى: « فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها » فجاء رسول الله ﷺ فدخل عليها بغير إذن وهي يومئذ بنت خمس وثلاثين سنة ولم تكن امرأة أتقى منها لله وأصدق حديثا وأعظم صدقة وأشد ابتذالا لنفسها في العمل الذي يتقرب به إلى الله تعالى وماتت بالمدينة سنة عشرين أو إحدى وعشرين ولها ثلاث وخمسون سنة وصلى عليها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي أول من مات من أزواجه بعده، وزينب بنت خزيمة بن الحارث عريية هلالية من بني هلال بن عامر بن صعصعة أم المساكين كانت تحت عبد الله بن جحش قتل عنها يوم أحد فتزوجها عليه السلام سنة ثلاث للهجرة ومكثت عنده شهرين أو ثلاثة أو ثمانية وتوفيت في ربيع الأخير سنة أربع ودفنت بالبقيع ولم يمت في حياته ﷺ من أزواجه إلا هي وخديجة وقيل كانت قبله عليه السلام تحت طفيل بن الحارث ثم تزوجها أخوه عبيدة وقتل عنها يوم بدر شهيدا فتزوجها عليه السلام والأول أصح، وميمونة بنت الحارث من بني هلال بن عامر كانت تحت أبي رهم بن عبد العزى أو عبد الله بن أبي رهم أو حويطب بن عبد العزى وكانت جعلت أمرها إلى العباس فأنكحها إياه عليه السلام وهو بمكة محرم بعمره أو وقع العقد بعد انقضاء العمرة سنة سبع ثم خرج بها إلى سرف وهو على عشرة أميال من مكة وابتنى بها فيه ويقال إنها وهبت نفسها له عليه السلام وذلك أنها أتمتها خطبته وهي على بغير لها فقالت البعير وما عليه لرسول الله ﷺ وتوفيت بسرف بالموضع الذي بنى بها فيه عليه السلام سنة إحدى وخمسين أو ست وستين فصلى عليها ابن أختها عبد الله بن عباس



ودخل قبرها، وجويرية بنت الحارث بن أبي ضرار عربية خزاعية وكانت تحت مسافع بن صفوان فسبيت في غزوة المصطلق سنة خمس أو ست فوَقعت في سهم ثابت بن قيس الأنصاري وكانت جميلة عليها ملاحه لا يراها أحد إلا وقعت في نفسه فكاتبته على نفسها على تسع أواق ثم جاءته عليه السلام تستعينه في كتابتها لثابت فقال عليه السلام أودي عنك كتابتك وأتزوجك قالت قد بلغت فتسامع الناس أنه تزوجها فأرسلوا ما في أيديهم من السبي وقالوا أصهار رسول الله ﷺ وأعتق بسببها مائة أهل بيت من بني المصطلق، وقيل اشتراها وأعتقها وتزوجها وأصدقها أربعمئة درهم وكانت بنت عشرين سنة وتوفيت وهي بنت خمس وستين سنة في ربيع الأول سنة خمسين أو ست وخمسين، وصفية بنت عدو الله حيي بن أخطب بن سغينة كان أبوها سيد بني النضير من سبط هارون عليه السلام وكانت جميلة عاقلة وكانت عند سلام بن مشكم القرظي ثم خلف عليها كنانة بن أبي الحقيق النضري فقتل عنها يوم خيبر في المحرم سنة سبع ولم تلد لأحد منهما فاصطفاها عليه السلام من سبي بني قريظة وقال لها هل لك في، قالت يا رسول الله قد كنت أتمنى ذلك في الشرك فكيف إذ أمكنني الله منه في الإسلام فأعتقها وتزوجها وجعل عتقها صداقها حتى إذا كان في الطريق جهزتها له أم سليم فأهدتها له من الليل فأصبح عرسا بها فأمر بطعام فأولم وحببها فانطلق الناس حتى إذا رأوا جدر المدينة رفعوا مطاياهم فرفع عليه السلام مطيته وصفية خلفه وقد أردفها فعثرت مطيته عليه السلام فصرع وصرعت، ماتت صفية رضي الله عنها في رمضان سنة خمس ودفنت بالبقيع، فهو لاء أزواجه ﷺ اللاتي دخل بهن بلا خلاف واختلف في آخر جملتهن اثنتا عشرة وخطب عدة نسوة وماتت قبله خديجة رضي الله عنها وزينب بنت خزيمة رضي الله عنها وماتت عن التسع الآخر، وكان موته يوم الاثنين في ربيع الأول وقد بلغ ثلاثا وستين سنة، وعدد الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا والرسول منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر عدد أهل بدر وقيل أربعة عشر وقيل خمسة عشر.

**حَقِيقَةُ النَّبِيِّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّسُولِ:**

والنبي إنسان أوحى الله إليه شرعا ولم يأمره بتبليغه والرسول من أمر بالتبليغ وكلهم كان يوحى إليه في المنام سوى أولي العزم وهم محمد ﷺ ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى وقيل بزيادة داوود وأيوب ويعقوب وإسحاق ويوسف، ويجب التصديق بوجود الأنبياء وأنهم معصومون من كل منهي عنه نهي تحريم أو كراهة فيجب الإيمان إجمالا بمن لم يأت في القرآن منهم ويجب تفصيلا بمن أتى فيه وهم خمسة وعشرون العشرة المتقدمة وآدم وإدريس وهود وصالح ولوط وإسماعيل ويونس وشعيب وهارون وإلياس واليسع وذو الكفل وسليمان وزكرياء ويحيى.

**الإيمان بالملائكة:**

ويجب التصديق بوجود الملائكة. وأنهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون وليسوا بإنثاء ولا ذكرا وإن كانوا يخاطبون بخطاب الذكور، ومن في القرآن منهم يجب الإيمان به تفصيلا وهم جبرئيل وميكائيل وهاروت وماروت ومالك وقعيد والرعد والسجل، ومن ليس فيه يجب الإيمان به إجمالا.

**نبذة من سيرته ﷺ لا بد منها في صحة الإيمان:**

ولا بد في صحة الإيمان من معرفة أنه ﷺ النبي القرشي الهاشمي الذي ولد بمكة وبعث بها ومكث فيها ثلاث عشرة سنة يوحى إليه ويدعو إلى دين الله ثم خرج منها وهو ابن ثلاث وخمسين سنة مهاجرا إلى المدينة ومكث فيها عشر سنين يوحى إليه ويجاهد الكفار لإعلاء كلمة الله وخرج بنفسه في سبع وعشرين غزوة قاتل في تسع منها بدر وأحد والمريسيع والخندق وقريظة وخيبر وفتح مكة وحنين والطائف وتوفي بالمدينة بعد أن غلب على جميع العرب وغسله علي وعمه العباس وابناه الفضل وقتم وشقران مولاه ودفن في الموضع الذي توفي فيه بإشارة أبي بكر ليلة الأربعاء وكفن في ثلاثة أثواب بيض وفرشت له قطيفة حمراء

وأنه آخر النبيئين والمرسلين ولايعذر مسلم بجهله ومن لم يعتقده ففاسق مبتدع وأنه أفضل الخلق على الإطلاق وأما غيره من الأنبياء فأفضل ممن أرسل من الملائكة ومن أرسل من الملائكة أفضل من صالح الأنام وصالح الأنام أفضل ممن لم يرسل من الملائكة.

### ما يجب في حق الأنبياء وما يستحيل:

وشرط النبي كونه حرا إجماعا وذكرنا على المشهور وثبت الخلاف في آسية بنت مزاحم امرأة فرعون ومريم ابنت عمران أم عيسى ويوحانذ أم موسى بن عمران، فيجب للرسول عليهم الصلاة والسلام الصدق وهو مطابقة إخبارهم من ثواب وعقاب لما عند الله تعالى وكل ما أخبروا به يجب عقلا أن يكون حقا، ويستحيل عليهم الكذب. والدليل على وجوب صدقهم تصديق الله تعالى لهم بالمعجزة المقارنة لدعوى الرسالة، فلو جاز الكذب عليهم لجاز عليه تعالى إذ تصديق الكاذب كذب والكذب محال عليه تعالى، وتجب لهم الأمانة وهي حفظ ظواهرهم وبواطنهم من الوقوع في محرم أو مكروه، وتستحيل عليهم الخيانة وهي فعل كل منهي عنه نهى تحريم كالزني أو نهى كراهة كالأكل بالشمال بلاضرورة لأنهم لو لم يكونوا أمناء لكانوا خائنين وخيانتهم ممتعة لوجوب عصمتهم ولأنهم لو فعلوا منهيًا عنه لانقلب طاعة في حقهم، ولأن الله تعالى أم باتباعهم والله لا يامر بالفحشاء وكون الشيء مأمورا به منهيًا عنه جمع بين المتنافيين. والعصمة هي الإمتناع من الذنب مع استحالة الوقوع فيه، وهي للرسول والأنبياء والملائكة، وأما الحفظ الذي هو الإمتناع من الذنب مع جواز الوقوع فيه فهو لأصحاب الأنبياء وأصحاب الرسل وللأولياء من أمتهم فالولي لا يصح أن يكون فاسقا، ويجوز منه الذنب مرة إلا أنه لا يصح الإصرار منه. ويجب في حقهم تبليغ ما أمروا بإبلاغه للخلق، ويستحيل عليهم الكتمان لأنهم لو لم يبلغوا لكانوا كاتمين والكتمان في حقهم محال شرعا لأن صاحبه ملعون. وتجوز في حقهم الصفات الحادثة التي لا تؤدي إلى نقص عند الله في مراتبهم العالية كالمرض الذي لا يهرب منه الناس والجوع والنوم لأعينهم دون قلوبهم والأكل والشرب والبيع والشراء والنكاح والطلاق

ولا يجوز في حقهم ما يؤدي إلى نقص كمال العقل والفتنة والعيوب المنفرة كالبرص والجذام والجنون وكل ما يخل بالمروءة كالأكل على الطريق، والدليل على جواز وقوع الصفات البشرية في حق الرسل معاينة وقوع ذلك منهم لأهل زمانهم. وفي وقوعها بهم فوائد: منها تعظيم أجورهم بأمراضهم وإذابة الخلق لهم كما قال ﷺ «أشدكم بلاء الأمثل فالأمثل»، ومنها التعليم للخلق كما عرفنا أحكام السهو من سهوه ﷺ وكيف تصلى الصلاة في حال المرض والخوف وكيف كان يأكل ويشرب كل ذلك ما علمناه إلا من فعله ﷺ فهو ﷺ غني عن الطعام والشراب لأنه يعطيه ربه القوة، ومنها أيضا الرفق بضعفاء العقول ليلا يعتقدوا فيهم الألوهية بما يرون لهم عليهم الصلاة والسلام من الخوارق، ومن فوائد وقوعها بهم التصبر والزهد عن الدنيا والتنبه لخسة قدرها عند الله لما يراه العاقل من مقاساة أنبياء الله ورسله وأشرف خلقه لشدائد الدنيا فيعلم العاقل أنها خسيصة ليست لها قيمة قال ﷺ «الدنيا جيفة قذرة وطلابها كلاب» فلما رأيناهم نافرين عنها منفرين معرضين عن زخارفها إعراض العقلاء عن الجيف ولم يأخذوا منها إلا شبه زاد المسافر المستعجل ليتوصلوا به إلى رضى مولهم علمنا أنه لا خير في فضولها.

### الإيمان باليوم الآخر:

ويجب الإيمان باليوم الآخر وهو من نفخة البعث إلى الإستقرار في الجنة والنار ومقداره ألف سنة في حق الكافر، ويجعل للمؤمن كصلاة صلاها في الدنيا. ويجب الإيمان بسؤال الملكين منكر ونكير إذا ولى الناس عن الميت فترد الروح إلى جسده، وقيل هم أربعة بزيادة ناكور ورومان، وقيل إن الذين يسألان المطيع المبشر والبشير، وسؤالهما مرة واحدة وبالسريانية وقيل بالعربية وقيل بلغته، وقيل إن المؤمن يسأل سبعا والمنافق يسأل أربعين صباحا في أول النهار ماعدا وقت الدفن، ولا يسأل الكافر وقيل يسأل، والصحيح أن الجن والصبيان والمجانين يسألون، ولا تسأل الملائكة ولا الأنبياء ولا من مات يوم الجمعة ولا من قرأ تبارك (الملك) كل ليلة مع سورة السجدة ولا من قرأ سورة

الإخلاص في مرضه الذي مات فيه، وهذا كله في من كان ممثلاً للأوامر مجتنباً للمناهي، ومن لا يسأل في قبره لا يعذب، ويسأل الميت قبر أم لم يقبر تفرقت أجزاءه أم لا، ويلتقي عليه جانباً القبر، ولا ينجو أحد من هذه الضغطة إلا فاطمة بنت أسد (أم علي بن أبي طالب) ومن قرأ قل هو الله أحد في مرضه الذي مات فيه، ويقول من يسأل إذا ثبته الله: الله ربي محمد نبيي والقرآن إمامي والكعبة قبلي وإبراهيم أبي، وقد يعذب من أجاب بالحق عند سؤال الملكين بسبب نوع من التقصير في بعض الأعمال.

### الإيمان بالبعث:

ويجب الإيمان بأن الله تعالى يعدم الذوات ثم يعيدها (وهو البعث) لأنه كما أنشأها من العدم إلى الوجود كذلك ينشئها بعد موتها إلى الحشر، ويحشر العبد وله من الأعضاء ما كان له يوم ولد فمن قطع منه عضو عاد إليه يوم القيامة حتى الختانة. ويجب الإيمان بأن أرواح المؤمنين محسنهم ومسيئهم غير فانية منعمة برويتها لمقعدها في الجنة، وأرواح الكفار كذلك باقية معذبة برؤية مقعدها في النار، وحقيقة الروح لا يعلمها إلا الله تعالى وهي محدثة، واختلف هل هي مخلوقة قبل الجسد أو بعده، ومقرها في حال الحياة القلب وبعد الحياة مختلف فيه فأرواح الأنبياء في الجنة، وأرواح السعداء من المؤمنين قيل إنها على أفنية القبور تسرح حيث شاءت، وقيل إن الأرواح كلها في البرزخ عند أبينا آدم عليه السلام في الجنة.

### الإيمان بالكتب المنزلة:

ومما يجب التصديق به وجود الكتب التي أتت بها الملائكة من جهة السماء وأنها من عند الله تعالى، وعددها أربعة ومائة كتاب: خمسون أنزلت على شئت عليه السلام، وثلاثون أنزلت على إدريس عليه السلام، وعشرة على إبراهيم عليه السلام وعشرة على موسى عليه السلام وانزل الله أيضا عليه التوراة وانزل الإنجيل على عيسى والزبور

على داود وأنزل الفرقان وفيه جميع ما في الكتب السماوية على سيدنا محمد خاتم النبيين عليه وعلى جميع الأنبياء الصلاة والسلام.

### الإيمان بالحساب والميزان:

ويجب التصديق بالحساب وهو أن يعد على كل أحد ما فعل من حسنة ومن سيئة وينصب الميزان لأجل وزن الصحائف التي فيها أعمال العباد، والصحيح أنه واحد له كفتان كأطباق السماوات والأرض ومكانه بين الجنة والنار ووقته بعد الحساب، ولا يكون في حق كل أحد، فتطرح صحائف الحسنات في كفة النور وهي اليمنى ويرجح بها الميزان بفضلها تعالى، وتطرح صحائف السيئات في كفة الظلمة وهي اليسرى فيخف بها الميزان بعدله تعالى، ويجعل الله تعالى علما ضروريا لكل أحد يفهم به خفة أعماله وثقلها فمن ثقلت صحائف أعماله بسبب اتباعه الحق في الدنيا نجا ومن خفت موازينه بسبب اتباعه الباطل في الدنيا خسر، وقد يقع الوزن بالعبد نفسه، ومن مات له ولد يجعل ذلك الولد في الميزان، وتوزن أعمال الجن كما توزن أعمال الإنس، ويوزن عمل الكافر وقيل لا يوزن.

### الإيمان بالحفظة الكرام الكاتبين:

ويجب الإيمان بأن على العباد إنسهم وجنهم مومنينهم وكافرينهم وأنثاهم حرهم ورقيقهم من وقت التكليف إلى الموت حفظة وهم الرقيب والعيتد من ملائكة الليل والنهار يكتبون (أفعالهم) الظاهرة والخفية وأقوالهم حتى الصياح والأنين في المرض وعمل القلب، وقيل لا يكتبون ما في القلب بل الله تعالى هو المطلع عليه. أحدهما على اليمين يكتب الحسنات والآخر على اليسار يكتب السيئات لا يفترقان معه ليلا ولا نهارا، فإذا عمل العبد حسنة بادر صاحب اليمين إلى كتابتها وإذا عمل سيئة وأراد صاحب اليسار كتابتها قال صاحب اليمين ترفق لعله يستغفر الله فينتظر ست ساعات فإن استغفر وتاب كتبها صاحب اليمين حسنة وإلا قال له اكتب أراحنا الله منه فبئس القرين ما أقل مراقبته لله عز وجل وأقل أستحياءه فيكتبها صاحب اليسار سيئة ويجعل الله لهم علامة على

عمل القلب يميزون بها بين السيئة والحسنة، ومن جحد هذا أو شك فيه فهو كافر وكذا من جهله، ومحلها من الإنسان شفتاه وقلمها لسانه ومدادها ريقه ودواتها حلقة وورقها فؤاده ولا يتغيران عليه بل ملكاه اليوم هما اللذان معه غدا ولا يفارقان العبد ما دام حيا إلا عند الخلاء وعند الجماع فإذا مات المؤمن قعد ملكاه على قبره يستغفران له إلى يوم القيامة، وقيل إن صحبا بخير ودعاه وقت النزاع ودعوا له بخير وقبلا بين عينيه وينصرفان من إلى متعبدهما الذي كانا فيه قبل أن يستحفظاه وإن صحبا بشر قالوا لا جزاك الله عن نفسك ولا عنا بخير بيس الرفيق.

### أخذ الكتب وتطير الصحف:

ويجب الإيمان بأن جميع الأمم من الإنس والجن يعطون الكتب التي كتبت الملائكة فيها أعمالهم في الدنيا فإذا أعطوها يخلق الله لهم علما لا يحتاج إلى تأمل يفهمون به ما فيها مما فعلوه في الدنيا فمن أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا سهلا لا يعرض له ما يسوءه وهو المؤمن الطائع إجماعا، والعاصي إذا مات دون توبة عند الأكثر يأخذه قبل دخول النار فيكون ذلك علامة لعدم خلوده فيها، وقيل بعد الخروج. فإذا أخذ المؤمن كتابه بيمينه وجد حروف كتابه نيرة أو مظلمة بحسب أعماله الحسنة أو القبيحة، وأول خط فيه اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا وبالملائكة الكرام الكاتبين عليك شهودا، وإذا قرأه أبيض وجهه كما يسود وجه الكافر إذا قرأ كتابه، ويخلق الله القراءة فيه وإن لم يقرأ قبل ذلك، ومن الآخذين من يقرأ كتابه ويقنع بقراءة نفسه، ومنهم من يدعو حاضريه لقراءته إعجابا بما فيه كالرؤساء المقتدى بهم في الخير، ويبدأ المؤمن بقراءة سيئاته فإذا بلغ آخرها وجد هذه سيئاتك وقد غفرت لك ثم يقلب كتابه فيقرأ حسناته حتى إذا بلغ آخره وجد فيه هذه حسناتك قد ضوعفت لك فإذا فرغ من قراءته أخذ ملك بعضديه ونادى على رؤس الأشهاد هذا فلان بن فلان سعد سعادة لا يشقى بعدها أبدا، وأما الكافر فتغل يمناه إلى عنقه ويثقب صدره فتدخل شماله منه فيأخذ بها كتابه وراء ظهره. ومن لطفه تعالى بعبده المؤمن أنه لا يعطيه كتابه على يد ملك ولا نبي ليلا يطلع على سره أحد.

## الإيمان بالصراط:

ويجب الإيمان بوجود الصراط والمرور عليه بعد الحساب على ظهر جهنم أرق من الشعر وأحد من السيف وهو من أعظم أهوال يوم الآخرة ولو لم يكن فيها سوى هولته لكان كافيا وكيف لا وقد ورد أنه عليه مع ذلك سبع عقبات يحبس الناس فيها للسؤال كل عقبة منها ثلاث آلاف سنة، والحكمة في الصراط أن يظهر للمؤمن عظيم فضل الله تعالى في النجاة من النار ولتصير الجنة أسر لقلوبهم بعد ولتحتسر الكافر بفوز المؤمن بعد اشتراكهم في العبور فمن جاوزه نجا ويجاوزه العباد المؤمنون على قدر أعمالهم التي كانوا يعملونها في الدنيا فالمخلصون من نار جهنم متفاوتون في عجلة النجاة فيمر المؤمن كطرف العين وكالبرق وكالريح وكالطير وكجواد الخيل وآخر من ينجوا منها ينجو حبوا وقوم أهلكتهم أعمالهم في نار جهنم، ويتفاضلون في سقوطهم في النار فمنهم من يكب بأول قدم وهذا الذي يكون آخر الخارجين من النار ومنهم من يكب عند آخر قدم فيكون أول الخارجين منها.

## الإيمان بحوضه عليه الصلاة والسلام:

ويجب الإيمان بوجود حوض نبينا محمد ﷺ في أرض بيضاء كالفضة لم يسفك عليها دم قط ولم يظلم على ظهرها أحد، ماءه أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل يصب فيه ميزابان من الكوثر وهو نهر في داخل الجنة تاتييه أمته ﷺ حين خروجهم من قبورهم وقيل بعد الصراط عطاشا وعليه من الأواني عدد نجوم السماء ورائحته أطيب من المسك وحصباؤه من اللؤلؤ فيشربون منه ولا يعطش من شرب منه أبدا ومن لم يطعمه لم يرو أبدا ويتردد عنه من ارتد ومن يذاد عنه فلا يشفع الله فيه أحدا.



### الإيمان بالجنة والنار:

ويجب الإيمان بوجود الجنة والنار ومن قال خلاف ذلك فهو كافر ولا يعذر بالجهل، فأما الجنة فهي مهياة للمؤمنين منزل استقرار مؤبد وأما دار العقاب التي هي النار فهي منزل خلود مؤبد لمن جحد وجود الله تعالى أو كتبه المنزلة أو رسله المرسله، ومما يجب اعتقاده أن الله تعالى شرف المؤمنين في الجنة بالنظر إلى ذاته الكريمة، واختلف في النساء فقيل يرين وقيل لا يرين لأنهن محبوسات في الخيام وقيل يرين في مثل أيام الأعياد في الدنيا، واختلف في الملائكة ومؤمني الجن ومؤمني الأمم السابقة، ويجب اعتقاد أن الله تعالى منع الكافرين من رؤيته.

### الإيمان بالقدر:

ويجب الإيمان بالقدر وهو مجموع من العلم والقدرة والإرادة خيره وهو الطاعة وشره وهو المعصية وحلوه وهو لذة الطاعة وثوابها ومره وهو عقاب المعصية، فيجب التصديق بعموم إرادة الله لجميع الممكنات، ومعنى الإيمان بالقدر التصديق بأن كل ما يجري على الخلائق من الأمور فهو في علمه ولوحه المحفوظ قد سبق بها علمه ونفذ بها تدبيره فلا مهرب عن قضائه فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن لا تتحرك ذرة إلا بإذنه.

### الإيمان بملك الموت:

ويجب الإيمان بأن ملك الموت عزرائيل يقبض الأرواح كلها أرواح الإنس والجن والملائكة ويباشر القبض وله أعوان من الملائكة يعالجون جذب الروح من البدن.

### فضل الصحابة وتفاضلهم في معتقد أهل السنة:

ويجب الإيمان بأن خير الأمم أهل زمان رسول الله ﷺ الذين آمنوا به ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، وأن الصحابة كلهم عدول وهم كل من لقي النبي مسلماً ثم مات على ذلك الإسلام وأولهم إبوا بكر الصديق

رضي الله عنه وأفضل الصحابة أهل الحديبية وأفضل أهل الحديبية أهل بدر وأفضلهم العشرة المشهود لهم بالجنة وأفضل هؤلاء الخلفاء الأربعة وأفضلهم أبوبكر واسمه عبد الله بن أبي قحافة واسم أبي قحافة عثمان القرشي التيمي يلتقي مع النبي ﷺ عند الأب السابع مرة بن كعب واسم أم أبي بكر سلمى بنت صخر وهي وأبوه مسلمان ثم يليه عمر رضي الله عنه بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي يلتقي مع النبي ﷺ عند الأب الثامن كعب بن لؤي وأمه حنثمة بنت صخر بن هشام بن المغيرة ثم يلي ذلك على المشهور عثمان بن عفان القرشي الأموي يلتقي مع النبي ﷺ عند الأب الرابع عبد مناف، وأمه أروى بنت كريبز أمها البيضاء بنت عبد المطلب، ثم يلي ذلك أبو السبطين علي بن أبي طالب واسم أبي طالب عبد مناف يلتقي علي رضي الله عنه مع النبي ﷺ عند الأب الثاني شيبه الحمد القرشي الهاشمي وأمه فاطمة بنت أسد الهاشمية ثم باقي العشرة وهم طلحة بن عبيد الله التيمي سماه النبي ﷺ يوم أحد طلحة الخير ويوم غزوة تبوك طلحة الفياض ويوم حنين طلحة الجود، ثبت يوم أحد مع النبي ﷺ ووقاه النبل بيده فشلت أصابعه وجرح يومئذ أربعة عشر جرحا وقيل خمسة وعشرين وقيل كان فيه خمسة وستون جراحة بين طعنة وضربة ورمية، أمه الصعبة بنت الحضرمي أسلمت وأسلم قديما، والزبير بن العوام القرشي الأسدي زوج أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه أمه صفية بنت عبد المطلب عمه النبي ﷺ أسلم قديما وهو ابن ست عشرة سنة فعذبه عمه ليترك الإسلام فلم يفعل ولم يتخلف عن غزوة غزاه رسول الله ﷺ وهو أول من سل السيف في سبيل الله، وثبت معه يوم أحد وبايعه على الموت، وأبوا إسحاق سعد بن أبي وقاص الزهري، وسعيد بن زيد بن عمر بن نفيل بن عبد العزى العدوي أمه فاطمة بنت نعجة أسلم قديما قبل أن يدخل رسول الله ﷺ دار الأرقم وشهد المشاهد كلها ماخلا بدرا فإنه لم يحضرها لأنه ﷺ بعثه مع طلحة قبل خروجه إلى بدر لخبر العير لكنه ضرب لهما بسهميهما وأجورهما فكانا كمن شهدها، وعبد الرحمن بن عوف الزهري كان اسمه في الجاهلية عبد عمرو وأمه الشفاء بنت عوف أسلمت وأسلم قبل

أن يدخل النبي ﷺ دار الأرقم وشهد المشاهد كلها وثبت معه ﷺ يوم أحد وصلى النبي ﷺ خلفه في غزوة تبوك ذهب ﷺ إلى الطهارة فوجد عبد الرحمن بن عوف قد صلى بهم ركعة فصلى خلفه وأتم ما فاتته، وأبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح الفهري شهد المشاهد كلها وثبت معه ﷺ يوم أحد ونزع يومئذ الحلقتين اللتين دخلتا في وجنته ﷺ، وأول الخلفاء الأربعة أبوبكر ومدة خلافته سنتان قيل وثلاثة أشهر ومات وسنه كسن النبي ﷺ ثم يليه عمر ومدة خلافته عشرة أعوام وكشهر قتله أبولؤلؤة وسنه كسن أبي بكر ثم يليه عثمان بن عفان ومدة خلافته ثلاث عشرة سنة قتل ظلما قتله رومان بن سرحان المرادي أو كنانة بن بشير النخعي التجيبي ثم يليه علي بن أبي طالب وهو أول من آمن من الصبيان ومدة خلافته أربعة أعوام وقيل خمس سنين قتله عبد الرحمن بن ملجم الخارجي المرادي بالكوفة ودفن سحرا في مسجدها والله أعلم.

### باب في الصلاة وشروط وجوبها:

ويجب على المكلف الصلاة وما لا تتم إلا به كالوضوء والغسل، وشرط وجوبها الإسلام والعقل والبلوغ وارتفاع دم الحيض والنفاس ودخول الوقت وبلوغ الدعوة وكون المكلف غير ساه ولا نائم ولا غافل ووجد ما يكفيه من الماء المطلق أو التراب وإمكان الفعل، لا ما تغير بشئ ينفك عنه غالبا من طاهر أو نجس، ويضر بين التغير بوعائه الذي يخرج منه إلا أن يكون من جنس الأرض، ولا يضر تغيره بأنية حديد ولو فاحشا، ولا يضر التغير بالدباغ وقيل إلا أن يتفاحش، وحكمه حكم مغیره إن طاهرا فطاهر وإلا فلا.

### أقسام الحكم الشرعي:

واعلم أن الواجب ما يترتب العقاب على تركه ويثاب على فعله بعكس المحرم، والمندوب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه بعكس المكروه، والمباح ما لا يثاب ولا يعاقب عليه.

## فصل في الوضوء:

فالوضوء يجب بالشئ الذي يخرج خروجاً معتاداً من أحد المخرجين المعتادين ومنه مني الرجل الخارج من فرج المرأة بعد الوطء فيه، ويجب باستتار العقل بسبب نوم ثقيل ويشمل نوم القائم إذا سقط فإن لم يسقط فخفيف والنوم الثقيل هو ما يخالط القلب ويذهب العقل ولا يشعر صاحبه بما فعل ولا يشعر بصوت مرتفع، ولا ينقض الخفيف الذي يشعر صاحبه بأدنى سبب لكن يندب الوضوء منه إن طال، وبسبب إغماء أو سكر أو جنون ولا ينقض فقدان العقل الطهارة الكبرى، ويجب الوضوء باللامسة وهي ما دون الجماع إن قصدت لذة ووجدت اتفاقاً، أو لم توجد على المشهور، أو وجدت من غير قصد اتفاقاً، سواء كان اللامس رجلاً أو امرأة ولو كان الملموس ظفراً أو شعراً أو كانت الملامسة على ثوب خفيف قيل أو كثيف، وإن كان الملموس بالغاً والتذ توضاً وإن قصد اللذة صار لامساً، وبالقبلة على الفم ولو لم تقصد لذة ولم توجد وعلى غير الفم إن قصدت لذة أو وجدت، واختلف في اللذة بالمحرم هل تنقض أم لا، ولا يتلذذ بالمحارم إلا فاسق، ولا يجب الوضوء بلذة بنظر على الأصح ويجب على المشهور، وقيل يندب بمس ذكر نفسه المتصل عمداً أو سهواً على المشهور ولو لم يلتذ على المشهور بباطن الكف أو جنبه أو بباطن الأصبع أو برأسه أو بجنبه ولو بأصبع زائدة مساوية للأصابع في التصرف وقيل النقض خاص بباطن الكف فقط ولا نقض بمس ظفر وحده طال أم لا ولا بمسه فوق حائل كثيف واختلف في الخفيف، ومن مس ذكره وصلى ولم يتوضأ أعاد أبداً، وقيل لا يعيد في الوقت ولا غيره، وقيل يعيد أبداً في العمد، وفي السهو في الوقت، وأما المرأة إن مست فرجها قيل لا نقض وقيل إن مست ظاهره وإلا نقض، ويجب الوضوء على المشهور وقيل يندب بشك استمر في حصول حدث بعد طهر علم سواء كان في صلاة أم لا، إلا أن يكون يكثر عليه الشك ويعتريه الوسواس فيلغي شكه، وينقض وضوء من تيقن الطهارة وتيقن الحدث وشك في السابق منهما.

**وفرائض الوضوء:** سبعة الأولى نية رفع الحدث عند أول واجب وهو غسل الوجه وقيل مع غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء ويستحب أن تكون عند غسل اليدين وتستحب إلى غسل الوجه وتستحب بعد ذلك حكما وقيل لا تجب النية، والحدث هو المنع المرتب على الأعضاء كلها كالجنابة أو بعضها كموجب الوضوء، وإن نوى حدثا كالبول من أحداث حصلت له ونسي باقيها أجزاءه ما نوى رفعه عن نية رفع غيره، وإن تردد في طهارته المتيقنة هل هي باقية أم لا فتوضأ وقال إن كنت أحدثت فهذا الوضوء للحدث ثم تيقن أنه محدث أو لم يتبين شئ فإن حدثه لا يرتفع لعدم الجزم، أو حصلت له أحداث ونوى رفع حدث البول مثلا دون غيره فإنه لا يجزئه، وإن ذهل عن النية بعد حصولها بمحلها الذي هو أول واجب أو رفضها بعده فلا يؤثر ذلك بطلانا، وإن قدمها عن محلها بكثير أو آخرها لم تجز، واختلف في تقديمها على الفعل ببسير، والثانية غسل الوجه ومبدؤه من منابت شعر الرأس المعتاد وقيل لا يتوصل إلى تعميم غسل الوجه إلا بغسل بعض الرأس، ويغسل ظاهر اللحية وإن طالت وقيل لا يجب غسل ما طال بل لمنتهى الذقن، ويتحفظ على ما ينبو عنه الماء فيغسل ما بين المنخرين وخطوط الجبهة وظاهر شفتيه عند انطباقهما انطباقا طبيعيا فمن ترك من ذلك شيئا كان كمن لم يتوضأ، لا داخل عينيه، ويخلل كل شعر خفيف يظهر الجلد تحته عند التخاطب من لحية أو شارب أو حاجب ونحوها ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة، وإذا طلع للمرأة شارب أو لحية أو عنققة لم يجز لها حلقتها طلبا للتجميل لأنه تغيير لخلق الله تعالى، وتفعل في ذلك ما يجوز للرجل أن يفعله بلحيته، والثالثة غسل يديه مع مرفقيه وإصبع زائدة تحس كالأخرى ولو نبت له ذراعان في ذراعه أو نبتا في عضده وامتدا كالذراع الأصلية وجب غسلهما وإلا فلا، وقيل في امرأة خلقت من سرتها لأسفل خلقة امرأة واحدة ومن فوق خلقة امرأتين أنها تغسل وجهها وتمسح رأسها وتغسل أيديها الأربع، ولو قطع بعض الذراع من دون المرفق أو خلق ناقصا وجب غسل بقية، واختلف في تخليل أصابع اليدين فقيل يجب وقيل يندب وإذا خللها فمن ظاهرها أو من الباطن لأن

التشبيك لا يكره إلا في الصلاة يبدأ ندبا بالخنصر من اليمنى وبالبنصر من اليسرى من ظاهرهما ويجمع رؤوسهما ويحك بها على الكف ويعفى عن وسخ الأظفار وإزالتة من التعمق في الدين، وكل حائل يوجد بعد الوضوء وأمكن طروه كالقذى يحمل على الطرو، والرابعة مسح الرأس وقيل يمسح بعض وجهه ليستكمل مسح الرأس لأن ما لا يتوصل للواجب إلا به واجب ويجب مسح عظمي صدغيه مع المسترخي من شعر الرأس عن محل الفرض وقيل لا يجب مسح المسترخي، ويجوز للرجل قتل شعر رأسه ولا ينقضه هو ولا امرأة لأجل مسحه قيل إلا أن تكثر الخيوط، ويدخل كل منهما يديه تحته في رد المسح من المؤخر إلى المقدم وهذا في الضفر العربي وهو قتل الرأس قرونا من كل جانب وأما غيره فلا بد من نقضه، ويتعلق المسح بظاهر الضفيرة دون باطنها وغسل الرأس بدل مسحه في وضوء الحدث الأصغر مجزئ عن مسحه، والخامسة غسل رجليه مع كعبيه ويجب تخليل أصابعهما وقيل يندب ويجب تخليلهما في الغسل على المشهور ويستحب أن يكون من أسفل يبدأ بخنصر اليمنى ويختم بإبهامها بعكس اليسرى، ويبدأ في غسل الأعضاء بأولها فإن بدأ بأسفلها أجزاءه وببیس ما فعل فإن كان عالما ليم وإن كان جاهلا علم، وقيل يغسل كل عضو على ترتيبه فاليدان من رؤوس الأصابع إلى المرفقين والرجلان منها إلى الكعبين، والسادسة ذلك على المشهور وهو إمرار اليد على العضو قبل ذهاب الماء عنه وليست الشوكة بلمعة قلعت أم لا ولا يجب قلعها ولو كان رأسها ظاهرا للمشقة ولأنها صارت من حيز الباطن، ويزال طيب ودهن يتجسد ويمنع وصول الماء وإن كان لا يمنع فلا يضر ولو انضاف معه الماء بعد تمام غسل المحل لأنه إنما تشترط طهورية الماء وقت ملاقات العضو بتمامه لا حال انفصاله، ومن المانع المداد المتجسد لغير الكاتب وكذا له إن رآه قبل الصلاة فإن رآه بعدها فلا يضر إذا أمر عليه الماء ولو متيمما لعسر الاحتراز منه ومثل الكاتب صانعه وبائعته، ولا يضر أثر الحناء الذي هو الحمرة ومن توضأ وقشر قشرة من عضو بعد الوضوء لم يعد غسل موضع القشرة، وقيل إن ذلك يجزئ بعد صب الماء لكن معه أفضل،

ومن توضأ في ظلمة كفاه غلبة الظن أن الماء أتى على ما يجب تطهيره، ويقبل خبر الواحد عدل الرواية بكمال الوضوء، والسابعة الفور وهو فعل الطهارة في وقت واحد من غير تفريق كثير بين أجزائها ويغفر اليسير واختلفوا هل يجب إن ذكر وقدر فإن نسي عضواً أو لمعة بنى استئنا بنية جديدة وجوبا ولو طال، وإن عجز بأن أعد ما يكفيه من الماء ولم يكفه بنى بغير نية ما لم يبس العضو الأخير بزمن ومكان وشخص معتدلين، أو يسن فإن فرق ناسياً أو عامداً فلا شيء عليه، وقيل يعيد العمد الوضوء والصلاة أبداً لأنه كاللاعب.

**وسننه:** ثمان الأولى: غسل يديه الطاهرتين لكو عيه أو لا بنية بعد الإستنجاء قبل كل فعل ولو كان مجدداً، ويغسل كل يد ثلاثاً اليمنى باليسرى ثم اليسرى باليمنى، والثانية: المضمضة وهي إدخال الماء في فيه وخضضته ومجه ثلاثاً تطهيراً لباطن الفم وأما ظاهر الشفتين فواجب ولو ابتلعه لم يأت بالسنة. والثالثة: الإستنشاق وهو جذب الماء بنفسه ليغسل داخل الأنف وأما ما يبدو منه فواجب، وتندب المبالغة فيهما لغير الصائم والأفضل فعل كل بثلاث غرفات والأحسن أن يتمضمض ثلاثاً من ثلاث ثم يستنشق ثلاثاً من ثلاث. والرابعة: أن يستنثر الماء بنفسه وإصبعيه السبابة والإبهام من يساره وقيل يمناه وقيل الإستنشاق والإستنثار سنة واحدة. والخامسة: مسح أذنيه. والسادسة تجديد مائهما، وقيل هما سنة واحدة. والسابعة: رد مسح الرأس من منتهى مسحه لمبدئه. والثامنة: ترتيب فرائضه: بأن يبدأ بالوجه ثم اليدين ثم مسح الرأس ثم الرجلين، ومن نكس ساهياً أعاد المنكس وحده استئنا إن طال بجفاف الغسلة الأخيرة، وإن لم يطل أعاده استئنا ثلاثاً مع تاليه ندبا مرة، ومن نكس عمداً أعاد الوضوء ندبا وقيل لا يعيده، وقيل يعيد الوضوء والصلاة ندبا أبداً، ومن ترك فرضاً غير النية من الوضوء أو الغسل، أو ترك لمعة أتى بالمتروك فقط وبالصلاة التي صلاها بذلك الوضوء أو الغسل، ومن ترك سنة فعلها للصلاة الآتية، واختلف في من أتى بمفروض الوضوء ومسنونه غير مميز لأحدهما عن الآخر هل يجزئه أم لا؟، ومن اعتقد فرضية جميعه ولم يعلم ما ينويه إن أخل

ببعض أجزاءه فصلاته باطلة وحدثه باق عليه وكذلك الحكم في الصوم وسائر العبادات وهو في جميع ما فعل آثم عاص لله ولرسوله لأن فائدة معرفة الفرض من السنة تباين الأحكام، فمن ترك فرضاً من عبادته بطلت عليه إذا لم يجبرها، ولا كذلك السنن.

**وفضائله** كثيرة منها: تجنب الموضع النجس، وقلة الماء مع التعميم والإتقان، ويكره السرف في الماء، ومنها تقديم يمنى اليدين والرجلين على اليسرى، وكون الإناء عن يمينه إن كان واسع الفم وإلا فحيث تيسر له، ومنها الغرفة الثانية وقيل سنة، ومنها الثالثة، وقيل مجموعهما فضيلة واحدة، واختلف هل تكره الغسلة الرابعة أو تمنع؟، ومن ترك لمعة من الغسلة الأولى فغسلت بنية الفضل أو ترك لمعة من مسح رأسه فمسحت بنية السنة لم يجز. ومنها ترتيب السنن: فيقدم غسل اليدين أولاً ثم المضمضة ثم الإستنشاق ثم الإستنثار. ومنها أن يقول بسم الله قيل ويزيد الرحمن الرحيم. ومنها أن يرفع بصره إلى السماء بعد الفراغ ويقول قبل أن يتكلم أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم أجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين، وأما ما يقال عند غسل كل عضو فحديثه ضعيف جداً ولا يعمل به. ومنها السواك قبل الوضوء وقيل في حال المضمضة لا قبلها ولا بعدها، وهل مع كل مرة أو مع بعضها؟ وإن تمضمض من ثلاث غرفات استاك مع كل واحدة أو مع أيها شاء، وإن تمضمض من واحدة استاك مع الأخيرة لأنه لا يمكنه الأستياك والماء في يده، ومن فوائده أنه يذكر الشهادة عند الموت. ويجب على المكلف إذا أراد الوضوء أن يفعله خالصاً لله تعالى لأنه أمره بذلك ويكون مع إخلاصه طامعاً في أن يتقبله منه ولا يقطع بذلك وأن يثيبه عليه وأن يطهر به من الذنوب.

### فصل في الغسل:

يجب غسل جميع ظاهر الجسد بسبب خروج مني من رجل بأن انفصل عن ذكره فلو اضطرب البدن لمبادي خروج المنى ولم يخرج أو نزل المنى إلى أصل الذكر أو وسطه فلا غسل، أو من امرأة ويكفي في



وجوب الغسل عليها إحساسها به، فلو وصل مني المرأة إلى المحل الذي تغسله في الإستنجاء وهو ما يظهر عند جلوسها لقضاء الحاجة أغتسلت لأنه في حكم الظاهر، والبكر لا يلزمها ذلك حتى يبرز عنها لأن داخل فرجها كداخل الذكر، وبمغيب حشفة بالغ في فرج أنثى، واختلف في النائمة والمكرهة يجامعان هل عليهما الغسل أم لا؟، وإن التذ النائم وخرج المنى فلا خلاف في وجوب الغسل، وإن حصلت اللذة في النوم ثم استيقظ ولم يجد بللا فلا غسل عليه، فإن خرج المنى بعد ذلك فالمشهور فيه الوجوب، وإن وجد المنى ولم يذكر أنه أحتم فقولان المشهور وجوب الغسل، وندب لمراهق وطئ كبيرة ولموطوءته ولصغيرة تومر بالصلاة وطئت. ولا يجب الغسل بمنى وصل للفرج من وطء دونه قيل ولو التذت مالم تنزل. ويجب بسبب انقطاع حيض وإن قل - قيل وسببه إعانة حواء لآدم على أكل الشجرة التي نهى عن أكلها فأكلها ناسيا أو متأولا أنها غير التي نهى عنها فكان عقوبة لها وأقر في بناتها - وأكثره لمبتدأة تمادى بها خمسة عشر يوما وهي أقل الظهر لمبتدأة وغيرها فلوحاضت مبتدأة وانقطع عنها الحيض دون خمسة عشر يوما ثم عاودها دون طهر تام ضمت هذا الثاني لأول لتتم مدة خمسة عشر يوما فكأنه لم ينقطع ثم هو دم علة وإن عاودها بعد تمام الطهر فهو حيض مؤتلف حكمه حكم الحيض ولو قطرة واحدة، وأكثر الحيض للتي تقرر لها عادة وتمادى دمها فوق عاداتها وهي غير حامل ثلاثة أيام تستظهر بها وإن اختلفت عاداتها ثم استحيضت عملت على أكثر عاداتها إلا إذا جاوزت نصف شهر فإن كانت عاداتها خمسة عشر يوما لم تزد شيئا فلا تجاوز الخمسة عشر حائض وما بعدها طهر سواء رأت علامة أم لم ترها، وهي القصة في حق بعض، والجفوف في حق بعض، وأكثره لحامل تمادى بها الدم بعد ثلاثة أشهر من أول حملها حتى جاوزت عاداتها ستة عشر يوما وقيل عشرون وأكثره في مضي ستة أشهر إلى آخر الحمل خمسة وعشرون يوما وقيل ثلاثون، وإذا رأت الدم في شهر أو شهرين من حملها فليل تمكث عشرين وقيل حكمها حكم غير الحامل. وبنفاس بدم، واختلف في النفاس إذا كان بغير دم فليل يجب

منه الغسل وقيل يندب، وأكثره ستون يوماً وإن تخلل الظهر دم ولو قطرة لفقت أيام الدم فقط، ويجب على المرأة النظر إلى طهرها عند إرادة النوم ليلاً لتعلم حكم صلاة الليل وعند صلاة الصبح لتعلم حكم صلاة النهار، ويجب على المرأة أن تسأل عن كل ما تجهله، وزوجها أحق من سألت، ويجب عليه تعليمها وتمكينها من التعلم بل حضها عليه وأمرها به وإلا فهو شريكها في الإثم إن وافقته وقد بآء به إن منعها بعد الطلب، ولا يمنعها الحياء من السؤال عما لا بد لها منه وإن كان مستقبح الذكر عادة، وإن غلب الحياء على المرأة فلتجعل من يسأل لها ومثلها الرجل في ذلك. ويمنع الحيض والنفاس صحة صلاة وصوم فرضاً كان أو نفلاً أداءً أو قضاءً وطلاقاً ولزم إن وقع فيه، ويمنع الحيض أيضاً رفع حدثها ولو جنابة ولها تأخير الجنابة لانقطاع دم الحيض وجمعهما في غسل واحد، (ومنعا كذلك) وطأها ولو فيما دون الفرج على المشهور، وعلى الواطئ التوبة والإستغفار ولو بعد حصول نقاء من الدم قبل التطهير بالماء على المشهور أو بعد طهر بتيمم، ومنعا دخول مسجد ولو مسجداً في بيتها، ومس مصحف وقيل يجوز لها أن تقرأ مع المس كما تجوز القراءة دونه خوف النسيان ما لم ينقطع عنها الدم.

### فصل واجبات الغسل:

وواجب الغسل أربعة: نية رفع الحدث الأكبر أو استباحة ممنوع، وفوره كالوضوء، وإن نوت امرأة حائض أو نفساء بغسها الواحد الحيض والجنابة حصلاً معاً، وإن نوت الحيض ناسية للجنابة أو عكسه أو نوت أحدهما غير مخرجة للآخر حصلاً معاً، ووجب تخليل شعره كله ولو لم تظهر البشرة تحته، ويزال القذى عن الأشفار إذا لم يشق جداً وعن الشقوق والأعكان وما غار من البدن، ويحرك الخاتم والخرص والسوار، ويجب في الغسل ضم مضموره وجمعه وتحريكه ولا كن لا يجب نقضه إذا كان يدخل الماء وسطه وإلا فلا بد من حله، وتلزم إزالة خيوطه الحائلة، واختلف في عروس في رأسها طيب فقيل تغسله لأنه من السرف المنهي عنه، وقيل لا تغسله بل تمسح عليه لأن في غسله فساد المال. ويجب الدلك بإمرار اليد أو غيرها على ظاهر الجسد حتى

يُوعِبُ جَمِيعَهُ مَعَ مَا شَكَّ فِيهِ أَنْ لَا يَكُونُ الْمَاءُ أَخَذَهُ مِنْ جَسَدِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوسُوسًا فَيُنْبَغِي لَهُ التَّسَاهُلُ وَيُنْظَرُ إِلَى الْخِلَافِ الْقَائِلِ بِعَدَمِ وَجُوبِ الدَّلِكِ، وَلَا تُشْتَرَكُ مَقَارِنَةُ الدَّلِكِ لَصَبِ الْمَاءِ فَيَجُوزُ وَلَوْ بَعْدَ انْفِصَالِ الْمَاءِ بِيَدِهِ أَوْ بِخَرْقَةٍ أَوْ حَبْلٍ أَوْ اسْتِنَابَةٍ لِغَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ، وَلَا تُشْتَرَطُ إِزَالَةُ الْوَسْخِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَائِلًا دُونَ وَصُولِ الْمَاءِ إِلَى الْبَشْرَةِ بِتَكْتِفِهِ، وَإِنْ تَعَذَّرَ الدَّلِكُ بَوَجْهِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ سَقَطَ فَلَمْ يُطَالَبْ بِهِ.

**وَسُنَنُهُ: أَرْبَعٌ:** الْأُولَى غَسْلُ يَدَيْهِ أَوْ لَا قَبْلَ غَسْلِ الْأَذَى، وَالثَّانِيَةُ مَسْحُ صِمَاخِ أُذُنَيْهِ وَهُوَ الثَّقْبُ الدَّاخِلُ فِي الرَّأْسِ وَأَمَّا مَا عَدَاهُ مِنْ بَاطِنِهِمَا وَجَمِيعِ ظَاهِرِهِمَا فَوَاجِبٌ غَسْلُهُ، وَالثَّلَاثَةُ مُضْمَضَةٌ مَرَّةً، وَالرَّابِعَةُ اسْتِنْشَاقٌ مَرَّةً. وَنَدَبُ أَنْ يُبْدَأَ بِإِزَالَةِ نَجَاسَةٍ كَانَتْ بِهِ، وَإِزَالَتِهَا وَاجِبَةٌ إِلَّا أَنْ الْبِدَاءَةَ بِإِزَالَتِهَا مُسْتَحَبَةٌ لِيَقَعَ الْغَسْلُ عَلَى مَحَلِّ طَاهِرٍ، وَقِيلَ لَا تَصِحُّ طَهَارَةُ الْحَدَثِ إِلَّا عَلَى جَسَدٍ طَاهِرٍ، ثُمَّ يَنْدَبُ تَقْدِيمَ غَسْلِ أَعْضَاءِ وَضُوئِهِ بِنِيَّةِ رَفْعِ حَدَثِ الْجَنَابَةِ أَوْ الْوُضُوءِ كَامِلَةً غَيْرَ مَثَلْتٍ، وَيَجْزِي غَسْلَ مَحَلِّ الْوُضُوءِ بِالْأَصْغَرِ عَنِ غَسْلِ مَحَلِّهِ فِي الْأَكْبَرِ، وَيَجْزِي غَسْلَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرَ عَنِ الْوُضُوءِ لِلْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَنَدَبُ بَدَأِ بِأَعْلَى كُلِّ جَانِبٍ، وَمُنْتَهَى الْأَعْلَى الرِّكْبَتَانِ أَوْ الْكَعْبَانِ، وَبِالْمِيَامِينَ قَبْلَ الْمِيَاسِرِ، وَبِظَهْرِ قَبْلِ بَطْنٍ. وَيَمْنَعُ الْحَدَثُ الْأَصْغَرَ وَالْأَكْبَرَ صَلَاةً وَمَسَّ مَصْحَفٍ وَلَوْ لَفَّ خَرْقَةً عَلَى يَدَيْهِ لَا كَتَبَ الْعِلْمَ وَلَوْ كَانَتْ فِيهَا الْآيَاتُ مِنْهُ وَيَمْنَعَانِ كَذَلِكَ مَسَّ جِلْدِ الْمَصْحَفِ وَآخَرَ الْمَكْتُوبِ وَمَا بَيْنَ الْأَسْطُرِّ مِنَ الْبَيَاضِ بِيَدِهِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ أَعْضَائِهِ لَا نَظَرَهُ فَيَجُوزُ، وَلَا يَقْلِبُ وَرَقَةً بَعُودًا، وَلَا يَحْمِلُهُ وَإِنْ بَعْلَاقَةٌ إِلَّا أَنْ يَحْمِلَهُ لِأَمْتَعَةٍ قَصْدَهَا فَيَجُوزُ فَإِنْ قَصْدَهُمَا مَعًا مَنَعَ، وَقِيلَ إِنْ الْوُضُوءُ لِمَسِّ الْقُرْآنِ مُسْتَحَبٌ، وَلَا يَجُوزُ مَسْحُ لَوْحِ الْقُرْآنِ أَوْ بَعْضِهِ بِالْبَصَاقِ، وَيَتَعَيَّنُ عَلَى مَعْلَمِ الصَّبِيَّانِ أَنْ يَمْنَعَهُمْ مِنْ ذَلِكَ، وَيَجُوزُ مَسُّ لَوْحٍ لِمَعْلَمٍ يَصْحَحُهُ وَيَشْكَلُهُ وَمَتَعْلَمٍ صَبِيٍّ أَوْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ وَإِنْ حَائِضًا يَكْتَبُهُ وَيَقْرَأُ فِيهِ وَمَسَّ جِزْءًا قَلِيلًا وَكَامِلًا لِمَتَعْلَمٍ وَإِنْ بِالْغَا لِمَتَعْلَمٍ وَبِالْغَا لِمَتَعْلَمٍ، وَيَجُوزُ حَمْلُ حَرَزٍ فِيهِ قُرْآنٌ بِسَاتِرٍ مِنْ جِلْدٍ أَوْ غَيْرِهِ يَسْتَرُهُ سِوَاءَ كَانَتْ فِي صِحَّةٍ أَوْ فِي مَرَضٍ وَإِنْ كَانَ لِحَائِضٍ، وَيَجُوزُ مَسُّ تَفْسِيرِهِ، وَمَنْ خَافَ غَرَقَ مَصْحَفًا أَوْ حَرَقَهُ أَوْ مَسَّ يَدَ كَافِرٍ حَمَلَهُ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ.

ويزيد الحدث الأكبر بمنع القراءة بحركة اللسان إلا يسيرا لكتعود، ولو بالجنب بعد تيممه جاز أن يقرأ لأن ذلك لا ينقض الطهارة الكبرى، ومنع دخول مسجد ولو مسجد بيته، وليس للحاضر الصحيح أن يتيمم ويدخل المسجد إلا أن لا يجد الماء إلا في جوفه أو التجأ للمبيت فيه، وأما المريض والمسافر فلهما ذلك.

### فصل: شروط صحة الصلاة:

يشترط للصلاة استقبال القبلة مع الأمن، ويتخير من خفيت عليه أدلة القبلة كمحبوس في بيت مظلم جهة من الجهات الأربع ويصلى إليها مرة، وقيل يصلى الصلاة الواحدة أربع مرات لكل جهة مرة احتياطاً.

ويشترط للصلاة فرضاً كانت أو نفلاً وقتية أو فائتة طهارة حدث مائة أو ترابية وطهارة خبث، ومن رعف قبل دخوله في الصلاة وظن دوامه ورجا انقطاعه أخر صلاته إلى آخر الوقت المختار، وقيل الضروري، وإن علم أنه لا ينقطع صلى على حاله ولا يؤخر، وإن حصل له الرعاف في أثناءها وظن دوامه لآخر الوقت يتمها على حاله، وإذا رعف من أدرك ركعة خرج ممسكاً أنفه ليغسل الدم ويبني على ما صلى، وإذا رعف وخرج وغسل الدم ورجع لصلاته ثم رعف ثانية لم يبني وبطلت صلاته. قاله بن فرحون، وإذا فاتته الأولى وادرك الثانية وفاتته الثالثة والرابعة أو ادرك الحاضر ثانية صلاة مسافر أتى بركعة بفاتحة فقط ويجلس لأنها ثانيته هو ثم يأتي بركعة بفاتحة فقط ويجلس لأنها رابعة إمامه ثم يقضي الأولى بفاتحة وسورة فهي ذات الجناحين والله تعالى أعلم.

### فصل: ستر العورة:

ومن صلى بادي العورة بطلت صلاته، وقيل تصح ويعصى ويعيد في الوقت، ويلزم قبول هبة ما تستر به العورة، والعورة من رجل حر أو عبد مع رجل ما بين السرة والركبة، ومن أمة ولو كانت فيها شائبة حرية مع امرأة أو رجل ما بين سرة وركبة ولا يدخلان، وإذا خشي منها

الفتنة وجب سترها لدفعها لا أنها عورة، والعورة من حرة مع امرأة مسلمة أو كافرة ما بين سرّة وركبة، وقيل لا يحل للمسلمة أن تكشف شيئاً من بدنّها بين يدي المشركة إلا أن تكون أمة لها، وعورة الحرة مع أجنبي وإن كان مأمون الغائلة جميعها غير الوجه والكفين فإنهما غير عورة بالنسبة للصلاة وأما تحريم النظر لهما منها فلخوف الفتنة لا لكونهما عورة، وتعيد حرة صلاتها لأجل كشف صدرها أو ظهور قدميها وكوعيا وشعرها سواء كانت عامدة أو ناسية أو جاهلة فتعيد الظهرين للإصفرار وتعيد العشائين للفجر والصبح لطلوع الشمس، ولو صلت مكشوفة البطن أعادت أبدأ، وتعيد الأمة في الوقت لكشف فخذا بخلاف الرجل فلا يعيد لأن فخذا متفق على أنه عورة واختلف في فخذه هو. وعورة الحرة مع محرّمها من الرجال - وهم الذين لا يحل لهم نكاحها كابنها وأبيها وأبي زوجها وأخيها وابن أخيها وعمها وخالها وابن أختها وزوج أمها إن دخل بها وزوج أبنيتها مطلقاً وسواء كان ذلك من النسب أو الرضاع - غير وجهها وقدميها وكوعيا وشعر رأسها ونحو ذلك، وليس لمحرّمها أن يرى ثدييها ولا صدرها ولا ساقها، والعبد الوغد مع سيّدته كالمحرّم، والنظر إلى غير العورة من المحرّم من غير قصد شهوة جائز بغير تردد النظر وإدامته إذا كانت شابة، ويجوز أن يخلو بها إن لم يخش ضرراً من مقال أو غيره وإلا فنفي الريبة والمهرب من المقال متعين فإن المعين شريك، وتتقي المرأة زوج أختها وزوج عمتها وخالتها ولا يجوز أن يراها ابن العم ولا ابن الخال ونحوهما، وترى الحرة من محرّمها ما عدا ما بين السرّة والركبة، وترى من الأجنبي ما يراه هو من محرّمه، ولا يندب للأمة تغطية رأسها في صلاتها وقيل يندب، ويندب ستر العورة بخلوة في غير الصلاة، وندب لأم ولد وحرّة صغيرة تومر بالصلاة ستر ما وجب على الحرة، وتعيد بنت إحدى عشرة سنة صلاتها في الوقت إن تركت القناع كالكبيرة إن تركته. ويعيد في الوقت من صلى بمتنجس مع وجود غيره أو مع وجود مطهر يطهره به وأمكنه ذلك مع اتساع الوقت، ويعيد من صلى بثوب يصف عورته لرقته، ويكره لبسه لو في غير الصلاة أو

خفيف يشف أو سراويل بخلاف الرقيق الذي لا يصف إلا بالريح فلا يكره، وكره انتقاب ولو لامرأة في الصلاة وتشمير كم وضم شعره في الصلاة والتلثم ولو لامرأة إن لم تخش رؤية رجل وإلا فلا يكره، ويكره للرجل إن لم يكن زيه، ويعصي تصح صلاة من نظر عورة فيها وقيل من نظر عورة نفسه أو إمامه بطلت صلاته بخلاف غيرهما ما لم تشغله أو يتلذذ.

### فصل: طهارة الثوب والمكان:

اختلف في طهارة ثوب مريد الصلاة ولو صغيرا مميذا فيأمره وليه، فقل سنة وقيل فضيلة وقيل واجبة إن ذكر وقدر على إزالة النجاسة وساقطة مع العجز والنسيان، فإن نسيها أو ذكرها ولم يقدر على إزالتها وصلى ثم ذكر أو قدر أعاد في الوقت، وكذلك ظاهر بدنه وما في حكم الظاهر كداخل الفم والأنف والأذنين والعينين، ومن دمي فمه فمج الريق حتى انقطع الدم لم يطهر بذلك على الأصح، وأما باطنه فإن اتصل به على وجه غير حرام فلا شيء عليه، وإلا قيل لا شيء عليه وقيل يجب عليه أن يتقيأه إن أمكن ذلك وإن أمكنه ولم يتقيأه أعاد الصلاة مدة ما يظن بقاء النجاسة في بطنه وإن لم يمكنه فلا شيء عليه وليستغفر الله، وكذلك مكانه، والمعتبر محل قيامه وقعوده وسجوده وموضع كفيه لا أمامه أو يمينه أو شماله، وتجوز الصلاة على حصير بطرفه غير الطرف الذي يصلى عليه نجاسة أو بوجهه الملاقى للأرض، وبطلت صلاة من ذكر النجاسة بثوبه أو بدنه أو مكانه في الصلاة بعد علمه بها قبل دخوله فيها، وإن ذكر قبل الصلاة ونسيها في حالها حتى فرغ أعادها في الوقت، وإذا سالت القرحة بنفسها في الصلاة وبالضرورة ما يغسل به السائل غسله وتمادى في صلاته، ويطهر محل الشيء المتنجس بغسله بطهور منفصل **طاهرا**، ويغسله وحده إن تيقن محله وإن شك في محله مع تحقق الإصابة غسل جميع المشكوك فيه، ولا يتنجس ملاقي محل النجاسة إن زال عينها بغير المطلق وبقي حكمها، وإن شك في إصابة النجاسة المحققة لثوب وجب نضحه فإن ترك أعاد أبدا، وإن تحقق الإصابة وشك في نجاسة ما أصابه فلا نضح على

المشهور لأن الأصل الطهارة، وإن شك في الإصابة والنجاسة فلا نضح، ولا يصلى بثوب ينام فيه مصل آخر حتى يغسل، وكذلك صاحب الثوب إذا أعده للنوم إن لم يكن متحفظا عليه، ولا يصلى بثياب غير مصل لعدم توقيه النجاسة إلا عمامة ونحوها إذ الغالب طهارة ذلك لقلّة وصول اليد إليها وقت البلل، وتحمل ثياب النساء على غير الطهارة، ولا يصلى بكسراويل غير العالم بأحكام الطهارة.

### أحكام قضاء الحاجة:

ويجب على قاضي الحاجة استفراغ اخبثيه واستبراء بيباس طاهر غير املس لا يوذني، ويكره بالعظم لأنه طعام الجن وبالروث لأنه علف دوابهم، وينتذر ذكره بيسراه بين سبابته وإبهامه ويمرهما من أصله لكمرته فيمر العضو على شيء يمسكه بيمينه ولا يتمسح بها تنزها وقيل تحريما، وندب لقاضي الحاجة إذا أراد دخول الخلاء أن يقول «اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث» وندب للمستنجي جمع ماء وحجر لإزالة التهما العين والأثر فهما أفضل من الماء وحده ومن الحجر وحده، وقيل يكره بالماء لأنه مطعوم، وقيل لا يجزئ بالحجر مع القدرة على الماء، وإذا جمعهما قدم الحجر، ويلي جمعهما في الفضل الماء وحده ثم الحجر في غير المنى والمذي ودم الحيض والنفاس فيتعين الماء لمن معه ما يزيل به هذه النجاسة وفرضه التيمم، وتعين الماء في بول امرأة لتعذر الإستجمار في حقها، وكذلك يتعين فيما انتشر عما قارب المخرج بأن جاوز ما لا ينفك عن إصابته، ويعفى عما يعسر الإنفكاك منه، فيعفى عما يمس ثوب مرضعة أو جسدها من نجاسة صغير لم يفظم إذا كانت تتحفظ، وندب لها ثوب تعده للصلاة وتنزعه عند فراغها، ويعفى عما لم يبلغ قدر الدائرة التي تكون بباطن ذراع البغل بغير شعر من كل دم وقريح وصيد، ويعفى عن ذيل امرأة أطالته شبرا أو ذراعا لأجل الستر لا للخيلاء، ويعفى عن رجل بليت يمران بنجس جاف يطهران بما بعده من موضع طاهر، وعن أثر المخرجين، وعما يقطر من دم أو قريح من أثر دمل أو جرح أو أنفاط الجسد من نار أو حر أصاب الجسد إن لم يقشر ولم يعصر حيث سال ولم ينقطع أو أنقطع ولم ينضب أو أنضب

بمشقة فإن فتح وجب الغسل، ويعفى عن المنكوء المحبوس بيسير جلد بحيث لو ترك لسال، وقيل المتعددة يعفى عنها لكثرة الحك وللإضطرار لنكئها، وعفي عن صبيان القمل لعسر الإحتراز منه.

### فصل في التيمم:

يجب تيمم ذي مرض عجز بسببه عن استعمال الماء وذي سفر طال أو قصر إلا إذا كان عاصيا بسفره كآبق وقاطع طريق وعاق فلا يباح تيممهم على الأصح بل يومر العاصي بالتوبة فإن لم يتب آخر لبقاء ركعة بسجدتيها وقتل حينئذ، ويتيمم المسافر المريض لفرض ونفل، ويتيمم الحاضر الصحيح لجنابة لم يوجد لها مصل غيره وخشي تغيرها بتأخيرها لوجوده، ويمنع تيممه إن وجد متوض غيره، ويتيمم أيضا لفرض قيل ونفل كالتلاوة ومس مصحف أو دخول مسجد، ولا يتيمم على المشهور لسنة كوتر وعيد، ولا يعيد في الوقت ولا في غيره فرضا صلاه بالتيمم ثم وجد الماء لإتيانه بما أمر به، ويتيمم كل من المريض والمسافر والحاضر الصحيح إن عدموا ما يكفي واجب الطهارة دون سننها والناقص عن الكفاية لا يجب استعماله وإن وجد ما يكفي بعض أعضائه المفروضة دون بعضها جعل إناء تحت أعضائه فيغسل باقي أعضائه بذلك المستعمل، أو كان الماء موجودا لكن في حكم المعدوم بأن خيف باستعماله أو بطلبه مرض يحدث أو يؤدي لتلف نفس، ومجرد الألم لا يبيح التيمم إلا إذا خاف عاقبته، ولا بد من تجربة في نفسه أو ممن هو مقارب له في المزاج أو اخبار طبيب ماهر أمين أو خاف المريض زيادته في شدته إن كان حاصلا أو تأخر برء، أو علم أو ظن من معه الماء قادرا على استعماله عطش نفسه حالا أو مآلا، وقيل لا يصح التيمم بخوف العطش بل يجمع القاطر من أعضائه فيشربه، وكذلك يتيمم إن خاف عطش ذي حرمة شرعا من آدمي أو دابة غير كلب وخنزير بحيث يهلك المخوف عليه أو يتضرر ضررا يشبه الموت، وكذلك إن خيف بطلبه تلف مال له بال كسرقة أو نهب إن تحقق وجود الماء أو غلب على ظنه وإلا تيمم كثر المال أو قل، وكذلك يتيمم المريض إن لم يجد مناولا أو لم توجد آلة كدلو، ويفصل في وقت تيممه



فالراجي آخره، والآيس أوله، والمتردد وسطه، وكذلك يتيمم إن لم يجد ما يشتره به، واختلف هل يتيمم محدث ولو أكبر واجد للماء قادر على استعماله إن خاف فوات الوقت الذي هو فيه باستعماله مراعاة لفضيلة الوقت أو يستعمله ولو خرج الوقت مراعاة لفضيلة الطهارة المائية، والأرجح التيمم، وتجوز بتيمم فرض أو نفل جنازة غير متعينة وتتعين إن لم يوجد مصل وسنة كوتر وعيد ومادونهما من رغبة كفجر ونافلة ومس مصحف وقراءة لجنب إن تأخرت عما تيمم له واتصلت فإن انفصل بطول أو خروج من المسجد أعاد تيممه وذلك كأن ينوي بتيمم الظهر أو الضحى مثلا ويصليهما فله أن يصلي بعد كل ماشاء قيل إلا أن يطول التنفل، وقيل لا يشترط لصحة النافلة نيتها عند التيمم، ولو تيمم لواحد من المذكورات ولو مس مصحف فله فعل باقيها قبل فعله أو بعده وليس كتيمم الفرض فإنه لا يفعله به إذا قدم عليه شيئا منها، وقيل صحة التنفل بتيمم الفرض أن ينوي النفل عند التيمم، ولا يجوز إيقاع فرض بتيمم فرض غيره وإن قصدا معا بالنية عند التيمم، وإذا وقع الفرض الثاني بتيمم الأول بطل الثاني ولو كانت الصلاة الثانية مشتركة مع الأولى في وقتها كالظهرين على المشهور أو فائنتين كان المتيمم مريضا أو صحيحا.

ولزم فعل التيمم فورا في نفسه ويسير الفصل لا يضر، وحد الموالات فيه أن لا يمضي مقدار الجفاف بتقدير الوضوء في الزمن والمكان المعتدل كل ذلك، وقيل بالعرف، ويجب اتصاله بما فعل له، فإن فرق بين أجزاءه أو بينه وبين ما فعل له ولو ناسيا وطال بطل على المعتمد من جهة عدم الإتصال، ولا يبطل تيمم من شك في الإحرام فقط وابتدأه مالم يطل، ولا يضر كون التيمم قبل الإقامة بل هو المطلوب لأن إقامة المحدث مكروهة، ويلزم فاقد الماء قبول هبة ماء وهب له إن لم يتحقق منة لا قبول هبة ثمن يشتره به بل يتيمم لوجود المنة فيه فإذا وجده لزمه أخذه بثمن معتاد لم يحتج له، ولزم عادمه طلبه لكل صلاة بعد دخول الوقت مادام عنده احتمال وجوده أو إعطائه ولا يطلب طلبا يكون مظنة المشقة بأن يكون على ميلين فأعلى وإن كان لا يشق أو فيه مشقة

بالفعل وإن كان دون ذلك، وإذا ترك الطلب ممن يغلب على الظن أنه يعطيه أعاد أبدا إذا وجد الماء، وإن شك في الإعطاء أعاد في الوقت، ولا يلزم اصحاب الماء دفعه لمن طلبه ولو أدى لتركه الصلاة، وإذا وجب الطلب على أهل القافلة فأرسلوا واحدا منهم إلى جهة الطلب فرجع وقال لهم لم أجد قبل خبره وجاز لهم التيمم.

### واجبات التيمم:

ولزم عند الضربة الأولى نية استباحة الصلاة التي يريد فعلها من فرض أو نفل ولزم نية استباحة الصلاة من أكبر إن كان وإن لم ينوه فلا يجزئه، واختلف في الناسي وشهر عدم الإجزاء، ولزم نية الأكبر ولا تجزئ عنه نية الأصغر ولو ناسيا له بخلاف العكس ولو تكررت الطهارة الترابية، ولزم لزوما لا بد منه تعميم مسح وجهه كله مارا بيديه أو بواحدة منهما أو بأصبع من أعلى وجهه إلى أسفله وتدخل فيه اللحية وإن طالت وما بين المنخرين، ولا يتتبع دوائر العينين والأنف ونحوهما فإن ترك من وجهه أو كفيه شيئا ولو يسيرا بطلت صلاته، وقيل لا تبطل في اليسير، ولا يلزم تخليل الشعر كثف أم لا، ويمسح مسحا خفيفا فإن مسح مسحا قويا لم يجز، ولزم لزوما لا بد منه تعميم كفيه ظاهرهما وباطنهما لكوعيه ولو ترك شيئا من ذلك لم يجزه على المشهور، قيل ويدخل في اليدين تخليل الأصابع على المذهب، وينزع خاتمه ولو واسعاً، ولزم وضع يديه على ما يتيمم عليه ترابا أو غيرها ولا يشترط علوق شيء بكفيه، وليس أثر الدسم بحائل ولا يحتاج إلى غسله إذ ليس بحائل، وحقيقة الحائل ما حال بينك وبين الصعيد مما ليس من جنس التراب ولا يضر ما يتعلق باليدين من الأرض فإذا وضع اليدين المبلولتين أو المدهونتين على الأرض وتعلق بهما تراب ثم وضعهما ثانيا بقصد التيمم فالتراب الذي تعلق بهما أولا مانع من تعلق تراب آخر بهما وصارتا حينئذ بمنزلة ما لو وضعهما على صخرة ونحوها مما ليس عليه تراب لأن المطلوب هو وضعهما على الأرض وقد وجد وتعلق التراب ليس بشرط ولا يعد حائلا لأنه من جملة الأرض، ويجوز

التيمم على الأرض ولو تكرر على موضع بخلاف الماء لأن التراب لا يتعلق به شيء من أعضاء التيمم يخرج منه عن حكم التراب بخلاف الماء.

### سنن التيمم:

وسن ترتيبه بأن يقدم الوجه على الكفين فإن نكس وصلى أجزاءه، ومسح الزائد على الكوعين إلى المرفقين، وقيل يجب إلى المرفقين، ويعيد في الوقت من اقتصر على كوعيه، وسن تجديد وضعة ثانية ليديه جنباً كان أو لا، ولا إعادة عليه إن اقتصر على وضعة واحدة للوجه واليدين، ولا يشترط وضع اليدين مفرجتي الأصابع والظاهر لزومه على القول بتخليها، وإذا أراد أن يمسح بيده كلها وجب تعميم مسها الأرض، وإذا أراد أن يمسح ببعضها فلا يجب تعميمها وإنما يمس الأرض بالموضع الذي أراد أن يمسح به فقط بدليل أنهم قالوا لو عمم بأصبع واحدة أجزاءه كمسح الرأس.

### مندوبات التيمم:

وندب أن يقول بسم الله، وأن يمسح ظاهر يمينه بيسراه ويجعل باطن أصابع يده اليسرى فوق ظاهر أصابع يده اليمنى إلى المرفق ثم يرجع إلى مسح الباطن من ذراع يمينه باليسرى لآخر الأصابع ثم يفعل بيسراه بيمينه كذلك.

### نواقض التيمم:

ويبطل التيمم بما يبطل به الوضوء، ويبطل التيمم أيضاً بوجود الماء قبل الشروع في الصلاة إن لم يضق الوقت عن استعماله، لا بوجوده بعد شروعه فيها فلا يبطل تيممه ويجب عليه التماسه، ويبطل تيمم من نسي الماء ثم ذكره وهو في الصلاة، وتبطل صلاته وكذلك عاجز وجد قدرة على استعماله بعد التيمم واتسع الوقت المختار لإدراك ركعة بعد استعماله بالأتراخ، ويعيد في الوقت من تيقن الماء وخاف لصاً أو سبعا ثم تيقن عدم ما خافه، ومريض لم يتكرر عليه الداخلون عدم مناوئاً، وراج للماء أو لا قدرة له على الوضوء قدم تيممه قبل آخر الوقت،

وناس للماء تيمم وصلى وذكر الماء بعدها، وقيل يعيد أبدا. ويسقط أداء الصلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد كمن فوق شجرة وتحت سبع.

### أحكام المسح على الجرح ونحوه:

وإذا كان غسل الجرح ينشأ عنه موت أو مرض أو زيادته أو تأخر براء مسح، ثم إن لم يقدر على مسح الجرح مسح على الجبيرة، وهي الأعواد التي تجعل على الكسر أو الجرح فإن ترك المسح على الجبيرة أعاد أبدا وإن كان ناسيا، ثم إن تعذر حل العصابة التي تربط على الجبيرة مسح عليها، وإن لم يقدر الأرمم على مسح عينيه مسح على عصابة أو قطنة ولا يتيمم، ويمسح على مرارة مباح جعلت على ظفر، ويمسح على عمامة خيف بنزعها ضرر إن مسح على الرأس، ولا يقتصر في المسح على محل الجرح إن جاوزت العصابة المحل المجروح، وشرط المسح أن يصح جل الجسد فيصير الممسوح تابعا للمغسول، أو صح أقله ككونه أكثر من يد ورجل فيمسح إن لم يضر غسل الأقل بالأكثر الجريح فيغسل الصحيح ويمسح الجريح، وإن أضر غسل الأقل الصحيح بالأكثر الجريح ففرضه حينئذ التيمم وفرضه أيضا إن قل الصحيح جدا كيد أو رجل، وإن خالف فرضه وغسل القليل جدا ومسح الجريح لم يجزه، وإن تعذر مس الجريح حيث لا جبيرة بأن شق وضعها لتألم الجراح بها أو بأن لم تثبت كما لو كانت تحت المارن أو لا يمكن وضعها أصلا ككونها بأشفار العينين وكانت الجراح بالوجه واليدين تركها بلا غسل ولا مسح لتعذر مسها وفعل ما يجب في بقية أعضاء الوضوء أو الغسل لأنه لو تيمم لتركها فوضوء ناقص أو غسل كذلك أولى من تيمم ناقص، وإن أمكن مسها بالتراب تيمم عليها ولو من فوق حائل، وإن كانت بغير أعضاء التيمم من أعضاء الوضوء فهل يتيمم مطلقا كان الجريح أقل أو أكثر؟ أو يتوضأ ويسقط الجريح مطلقا؟ أو يتيمم إن كان الجريح أكثر من الصحيح؟ أو يجمعهما فيوضأ الصحيح ويتيمم لأجل الجريح؟، ويقدم المائية على الترابية لئلا يلزم الفصل بين الترابية وما يفعل بها.

## فصل في الأذان:

سن أذان مسلم عاقل عالم بالوقت ذكر بالغ لجماعة طلبت تلك الجماعة غيرها في فرض لا في سنة ولو كالعيدين ولا نافلة، ويكره في فائتة ولو كان يفيت الوقتية لم يوزن لها ولا يقدم الأذان على الوقت إلا الصبح فبسدس الليل الأخير، وتسب الإقامة كفاية وعينا لمنفرد لفرض وسنتها أكد من سنة الأذان ولو قضاء متعددا فإنه يقيم لكل واحدة ومن أراد الأذان فأقام أو الإقامة فأذن أعاد، وصحت صلاة تاركها ولو عمدا وليستغفر الله تعالى، وتحسن إقامة المرأة لنفسها وقيل تكره.

## أحكام وقت الصلاة:

ويجوز التقليد في الوقت وقيل لا يجوز فأول وقت الإباحة والتوسعة للظهر من زوال الشمس وهو ميلها عن كبد السماء لجهة المغرب وينتهي إلى أن يصير ظل كل شيء مثله وقامة كل إنسان ستة أقدام ونصف بقدم نفسه وبالأذرع أربعة أذرع بذراع نفسه ولا يحسب ظل الزوال بل يزداد عليه وبيان ذلك أن الشمس إذا طلعت ظهر لكل شخص ظل في جانب المغرب فكلما ارتفعت نقص فإذا وصلت وسط السماء كمل نقصانه وبقيت منه بقية وقد لا تبقى فإذا مالت الشمس لجانب المغرب حدث الفيء في جانب المشرق فحدوثه أو زيادته هو الزوال وآخر وقت الظهر الاختياري هو أول وقت العصر الاختياري وينتهي للاصفرار فمن علم وقت الظهر علم وقت العصر بأن يزيد على ظل الزوال ست أقدام ونصفا بقدمه، والوقت المختار للمغرب مضيق، أوله غروب قرص الشمس ويقدر آخره بفعالها ثلاث ركعات بعد تحصيل شروطها من طهارة حدث وخبث وستر عورة واستقبال قبله وقيل يمتد إلى غياب الشفق الأحمر والأفضل تقديم شروط صلاة المغرب على الغروب لتقع في أول وقتها، ويجوز لمحصل الشروط التأخير بقدر حصولها لو كان غير محصل، والوقت المختار للعشاء من غيبة حمرة الشفق الباقية بعد الشمس لا البياض وينتهي للثلث الأول من الليل على المشهور وقيل إلى نصفه وقيل إلى ثلثيه وقيل إلى الفجر ويكره النوم

قبل العشاء كراهة تنزيه لئلا تفوته العشاء، والحديث بعدها لئلا تفوته الصبح في غير قربة أو شغل مهم، ولا يكره للعروس والضيف والمسافر، وابتداء المختار للصبح من الفجر الذي يعترض ضياؤه فيعم الأفق وينتهي للإسفار البين وقيل إلى طلوع الشمس ولا ضروري لها وصلاة الصبح من صلاة اليوم لتحريم الطعام على الصائم وهو لا يحرم إلا نهارا وقيل من صلاة الليل لأنها يجهر فيها، ووجوب الصلاة لا يختص بجزء من الوقت دون آخر ولا يشترط في جواز التأخير العزم على الأداء وقيل يشترط، وإن مات المكلف أثناء الوقت الموسع له في تأخير الصلاة إليه بلا أداء لم يعص لأن الشرع وسع له في ذلك إلا أن يظن الموت ويؤخر فيموت عاصيا، والأفضل لفذ تقديم الصلاة في أول المختار قيل والأفضل له تقديمها أوله على إيقاعها جماعة آخره وإن كان فضل الجماعة مطلوب وعليه فلا يعيد من صلى فذا في أول الوقت مع جماعة آخره وقيل إن ذلك خاص بالصبح فصلاة الصبح قبل الإسفار للمنفرد أفضل من صلاتها جماعة بعده، والأفضل للجماعة تقديم غير الظهر والأفضل للجماعة تأخير الظهر لربع القامة بعد الظل الذي زالت عليه الشمس ويزاد على ربع القامة لأجل الإبراد لشدة الحر نحو الذراعين وقيل فوقهما بيسير وقيل ما لم يخرجها عن الوقت، وإن تردد المكلف في دخول الوقت وعدمه وصلى مع شكه لم تجز إن تبين وقوعها خارجة قيل ولا تجزئه ولو تبين وقوعها فيه في نفس الأمر لتردد النية. والوقت الضروري ابتداءه بعد المختار وهو الإسفار البين وانتهاءه للطلوع في صلاة الصبح وانتهاءه للغروب في الظهر والعصر وابتداءه بعد المختار فيهما، وانتهاءه للفجر في العشاءين، وتدرك الصبح في آخر الضروري بركعة بسجديتها ويدرك الظهران والعشاءان بفضل ركعة عن الصلاة الأولى وقيل بفضلها عن الأخيرة، وأثم من أخر الصلاة اختيارا للضرورة لا إن كان تأخيره لعذر كنوم، ويستحب إيقاظ النائم لإدراك الصلاة ولا يختص ذلك بالصلاة المفروضة ولا لخشية خروج الوقت بل يشرع ذلك لإدراك الجماعة وإدراك الوقت ولا يبعد أنه واجب في الواجبات ومندوب في المندوبات لأن النائم وإن لم يكن

مكافا لكن مانعه سريع الزوال فهو كالغافل وتنبيهه واجب وكحيض ويزاد لكحائض على مقدار الركعات قدر الظهر بالماء قيل وستر العورة وقيل استقبال القبلة فإن انقطع حيض المرأة نهارا وبقي من النهار بعد طهرها بالماء أو التراب إن كانت من أهل التيمم لا من الخبث ولبس ثيابها بغير تراخ قدر خمس ركعات صلت الظهر والعصر لأنها تقدر الظهر أربع ركعات وتدرك العصر بركعة إن كانت حاضرة أو قدر ثلاث إن لم تكن حاضرة فتصليهما معا لأنها تجعل للظهر ركعتين وللعصر ركعة وإن كان الباقي من النهار أقل من خمس إن كانت حاضرة أو من ثلاث إن كانت مسافرة صلت العصر فقط، وإذا طهرت ليلا وبقي قدر أربع بعد طهرها صلت المغرب والعشاء فيكون المغرب ثلاثا وتبقى ركعة للعشاء، وإن كان الباقي من الليل أقل من أربع صلت العشاء فقط، وإن كانت مسافرة وادركت من الوقت ثلاث ركعات فإن قدرت بالمغرب صلت العشاء فقط، وإن قدرت بالعشاء صلتها معا، ومن حاضت لخمس ركعات من النهار أو أربع من الليل لا تقضي ما حاضت في وقته سواء أخرت عامدة أو ناسية، لكنها في العمد عاصية، ويقدر الظهر في جانب السقوط كما يقدر في جانب الإدراك، ومن حاضت وقد بقي من النهار قدر أربع ركعات ولم تكن صلت الظهر والعصر قضت الظهر لأنها أدركتها وهي طاهر، ومن حاضت لثلاث من الليل ولم تكن صلت المغرب والعشاء قضت المغرب لأنها أدركتها وهي طاهر بخلاف الثانية، ولا تقضي من الصلوات ما شك هل كان الظهر في وقته أم لا، وإن حاضت لأربع من الليل فإن قدرت بالمغرب لم تقضهما وإن قدرت بالعشاء قضت المغرب فقط إن كانت حاضرة، وإن كانت مسافرة لم تقض شيئا، وإن زال عذر معذور وتطهر في وقت مشتركين كالظهر والعصر أو المغرب والعشاء وظن إدراكهما معا فأحرم بالأولى فركع منها ركعة أو لم يركع فخرج الوقت قضى الصلاة الأخيرة فقط، وأما الأولى فليل يشفعها وقيل له القطع والظاهر أنه في الظهر والعصر يقطع وفي المغرب والعشاء يشفع لضيق الوقت في الأوليين وسعته في الآخرين.

### أمر الصبيان بالصلاة والتفريق بينهم في المضاجع:

ويومر الصبي بالصلاة لسبع سنين لكثرة أحكامها وتفريع مسائلها ليأتي زمن البلوغ وقد أحاط بالذي يحتاج إليه فإن لم يفعل الولي فلا شيء عليه، وقيل وجوبا، ويضرب عليها إن تركها لعشر، وقيل لا يضرب، واختلف هل يؤمر بالصوم ندبا أو لا يؤمر لقلّة أحكامه، وللزوج ضرب زوجته عليها، والأجر قيل للولي وقيل للأم ثلثاه وللأب ثلث، والمشهور أن الصبي تكتب له الحسنات ولا تكتب عليه السيئات، ووقت التفريضة (بينهم في المضاجع) قيل سبع وقيل عشر، وهي أن يكون بينهم شيء ولو ثيابهم، وقيل لا بد لكل من فراش، ويكره للولي أن يلاصقهم ولو ذكورا أو إناثا ولو قصدت اللذة أو وجدت لأن لذتهم كلاً لذة، ويكره تلاصق البالغين فيما بين السرة والركبة على حائل وما عدا ذلك يكره بلا حائل، ويجوز لحائل، هذا إذا لم تقصد لذة ولم توجد، ويمنع تلاصقهم فيما بين السرة والركبة بلا حائل.

### وقت منع النفل وكراهته:

ومنع النفل وقت طلوع الشمس وغروبها، وكره بعد فجر إلى أن ترتفع الشمس قيد رمح إلا ركعتي الفجر والورد فإنه يصليهما قبل صلاة الصبح، ويكره بعد أداء عصر إلى أن تصلى المغرب، وقطع محرم بنافلة في وقت نهى إذ لا يتقرب إلى الله بما نهى عنه.

### حكم تارك الصلاة وقضاء الفوائت:

والتارك للصلاة الجاحد لوجوبها عليه أو لركوعها أو سجودها كافر، ولا يقتل لتارك فائتة، ويجب على المكلف قضاء صلاة فائتة في ليل أو نهار وقت جواز أو كراهة أو منع، ويصلى صلاة الليل في النهار وصلاة النهار في الليل ويسر ولا يتركها، ويتنفل فإذا فعل أثيب وأثم، ويجب مع الذكر وجوبا شرطا ترتيب مشتركتي الوقت فإن قدم ما حكمه التأخير أعاد أبدا، ووجب مع ذكر وجوبا غير شرط ترتيب الفوائت في نفسها يسيرة أو كثيرة، فلو خالف ونكس ولو عمدا لم يعد المنكس إذ



بالفراغ منها خرج وقتها، ومن ذكر أربعاً أو خمسا فقبل يقدمها على الحاضرة وإن خرج وقتها، وقيل يقدم الحاضرة، وقيل يبدأ بأيهما شاء، ومن نسي صلاة ولم يدر أصبأ أم غيره صلى خمسا على الترتيب، وإن علمت ولم يعلم يومها صلاها فقط وينوي لها اليوم المتروكة منه. ولا يكلف بتكرار عدد أيام الأسبوع، وإن شك هل كان الترك في الحضر أو في السفر صلاها حضرية وأعادها سفرية.

### فصل في فرائض الصلاة:

فرائض الصلاة ثمان عشرة فريضة: أولها: الخشوع وهو استشعار الوقوف بين يدي الخالق. والثانية: تكبيرة الإحرام لأمام وفذ ومأموم ولا يحملها عنه الإمام، وأقوال الصلاة ليس شيء منها فرضا إلاثلاثة تكبيرة الإحرام والسلام والفاتحة، وأفعالها فرض ما عدا ثلاثة رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام والجلسة الوسطى والقيام عند السلام. والثالثة قيام لها فلا يكبر جالسا ولا راکعا، قيل لو كبر منحنيا تصح تلك الركعة، وإنما يجزئ للإحرام في الصلاة الله أكبر ولو اسقط التكبير للإحرام ناسيا أو عامدا أو اسقط حرفا واحدا لم يجزه ويقطع متى ما ذكر وبعد صلاة بيتدئها. والرابعة نية الصلاة المعينة ومحلها أن تكون بين الهمزة في الله والراء في أكبر، وهذا متعذر والصواب أن تكون مع الإحرام فيقصد عند الدخول فيها إيقاعها بعينها ظهرا أو عصرا أو أنها فرض أداء أو قضاء، وأنه مأموم إن كان مأموما، وينوي بجميع ذلك التقرب إلى الله تعالى، فإن عينها وترك ما ذكر ترك الكمال وأجزأه إلا نية المأمومية فلا بد منها، والأولى عدم النطق بما قصد فإن نطق به لم يضره، وإن نوى ظهرا وتلفظ بعصر فالمعتبر النية دون اللفظ، والأحوط الإعادة، وإن غفل عن النية بعد الإتيان بها في محلها لم تبطل الصلاة، وقيل تبطل بدنيوي تقدمها، ولا تبطل على الأصح إن ترك عدد الركعات أو كونها أداء أو قضاء. والخامسة: نية إقتداء المأموم بصلاة إمامه فإن لم ينو وتابعه بغير نية بطلت صلاته وقيل إذا انتظر المأموم إمامه بالإحرام صحت صلاته لأنه لو سأل حينئذ عن سبب الإنتظار لأجاب بأنه مأموم، وجاز للمأموم دخول في الصلاة على ما أحرم به الإمام وإن لم يعلم في

أي صلاة هو، وقيل تشترط مقارنة النية لتكبيرة الإحرام فإن تقدمت النية بيسير بطلت وأحرى بكثير، وقيل لا تشترط المقارنة فإن تقدمت بيسير لم تبطل وإن تقدمت بكثير بطلت وإن تأخرت بطلت. والسادسة قراءة الفاتحة في الفرض بحركة لسان لا في النفس دون حركته إذا ليس بقراءة، ويحصل فرضها بحركة لسان وإن لم يسمع نفسه، وتجب على إمام وفذ لا ماموم، وقيل بعدم فرضيتها لحمل الإمام لها وهو لا يحمل فرضاً. والسابعة القيام للفاتحة إلا لمشقة فادحة، ويجب على الإمام والفذ ويجوز للماموم ترك القيام لها من حيث عدم وجوب القراءة عليه وإن بطلت عليه من حيث المخالفة للإمام، ومن عجز عن بعضها قائماً وقدر عليه جالساً جلس وقرأه، ومن عجز عن القيام استقلالاً استند لغير حائض أو جنب أو أجنبية أو زوجة أو أمة ثم جلس مستقلاً ثم مستنداً، وندب أن يتربع ثم على شق أيمن ثم على شق أيسر ثم ظهر ورجلاه للقبلة، وجاز لمتنفل جلوس واستناد مع القدرة على القيام، وللمريض قيل وللصحيح ستر فراش أو غيره نجس بطاهر ليصلي عليه، ومن ترك آية من الفاتحة عمداً أو جهلاً بطلت صلاته، ومن ترك آية منها سهواً سجد قبل سلامه وإن لم يسجد بطلت. والثامنة الركوع واقله أن ينحني، وإن لم يضع يديه على ركبتيه فليل تبطل وقيل يجزئه وأنه مستحب، وإن وضعهما فرق أصابعهما، ويستحب أن يقيم ركبتيه معتدلتين ويسوي ظهره ولا يصوبه إلى أسفل يعتقد بقلبه الخضوع بركوعه وسجوده. التاسعة القيام للركوع. والعاشرة رفعه من الركوع فإن لم يرفع وجبت الإعادة على المشهور. الحادية عشرة: سجوده على جبهته ولا يشترط تمكين جميعها بل بعضها كاف، واعداد صلاته بوقت إن سجد على جبهته وترك السجود على أنفه، وإن سجد على أنفه دون جبهته أعاد أبداً على المشهور، وسن السجود على أطراف قدميه فيباشر بأصابعهما الأرض ولا يسجد على ظهريهما، وسن السجود على ركبتيه ويسن على يديه، الثانية عشرة: الرفع من السجود إذ لو لم يرفع منه لكان سجدة واحدة وإن طال وقيل سنة. الثالثة عشرة: الجلوس بين السجدين. الرابعة عشرة: جلوس للسلام بقدر ما يعتدل ويسلم وما زاد على قدر

السلام سنة ولا يصح سلام من سلم قائماً. الخامسة عشرة: السلام إثر التشهد ولا يجزئ غير السلام عليكم ويتعين هذا اللفظ سواء كان المصلي منفرداً أو ماموماً أو خلفه رجل أو امرأة أو متعدد منهما أو من أحدهما إذ لا يخلو من مصحوب من الملائكة وأقلهم الحفظة، وقيل يناسب حال المسلم عليه من أفراد أو تثنية أو جمع وتذكير أو تانيث، وقيل يجزئ سلام عليكم وقيل يجزئ السلام فقط، ويستحب للإمام أن يجزم التسليم والإحرام لنألاً يسبقه المأموم، وتشترب نية الخروج من الصلاة بالسلام كافتقار تكبيرة الإحرام للنية وقيل لا تشترب، ويجزئ في تسليمة الرد سلام عليكم وعليك السلام. والسادسة عشرة: طمأنينة وهي رجوع الأعضاء إلى محلها في جميع الأركان. والسابعة عشرة الترتيب فيقدم الإحرام على القراءة ثم هي على الركوع ثم هو على السجود. والثامنة عشرة: اعتدال في الفصل بين الأركان فإن لم يعتدل وجبت الإعادة، وقيل لا يجب الاعتدال فمن لم يعتدل في رفعه من الركوع والسجود أجزاءه وليستغفر الله.

### سنن الصلاة:

وتسن قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة في الصلاة المفروضة لغير مؤتم في الركعة الأولى وفي الثانية مرة، وندب أن يكمل السورة، ولو أعاد الفاتحة لم تحصل السنة، ولو قرأ السورة قبل الفاتحة أعادها بعدها، ولا تسن في غير الأوليين، ولا يقرؤها في الأخيرتين إذا تركها في الأوليين، وتحصل السنة ولو كرر السورة الأولى في الثانية وكره ذلك، وسن قيام لها، وسن جهر بمحله وأقله أن يسمع نفسه ومن يليه إذا أنصت له، والمرأة دون الرجل، ويرفع الإمام صوته ما أمكن ليعلم الجماعة فيجهر في الصبح وأوليي المغرب والعشاء والشفع والوتر ونوافل الليل، ويسن سر بمحله وأعلاه أن يسمع نفسه فقط وأقله أن يحرك لسانه بالقراءة، وجميع تكبير الصلاة سنة إلا تكبيرة الإحرام فإنها فرض، وقيل كل تكبيرة سنة وهو المشهور، وهل يسجد تارك أكثر من تكبيرة أم لا؟ وسن سمع الله لمن حمده عند الرفع من الركوع لإمام وفذ وقيل جميعه سنة واحدة، وسن كل تشهد أول وثان، وسن جلوس أول بما

فيه جلوس أول وثان، وسن جلوس ثان، وقيل يجب، وسن رد مقتد السلام على إمامه إن أدرك ركعة فأكثر ويشير به إليه بقلبه وقيل برأسه إن كان إمامه في محله، وسن رده على من كان عن يساره إن كان يعرف الحكم ولو انصرفوا ولا يجمع رده على إمام ومأموم بتسليمة واحدة تشريفا للإمام، وسن جهر بالتسليمة الأولى فقط لأنها تستدعي الرد، ويستوي فيه النساء والرجال والفرض والنفل والجهر أن يسمع نفسه ومن يليه، ولا يجهر جدا ولا يجهر المأموم بالتكبير، ويسن قول ربنا ولك الحمد للمأموم والفذ، وتسن لإمام وفذ إن خشيا مرورا بين إيديهما سترة وقيل تستحب، ولا يستتر بنجس ولا بدابة ولا بمارق جدا ولا بحجر واحد خشية التشبه بعبادة الأصنام، فإن لم يجد غيره جعله يمينا أو يسارا ولا بخط يخطه بالأرض من المشرق إلى المغرب ولا بنار أو حفرة أو ماء ولا بظهر امرأة أجنبية أو زوجته أو أمته وأخرى غير الظهر ولا بوجه محرمه أو جنبها ولا بوجه الرجل ويجوز بظهره واختلف هل يجوز بظهر المحرم أو جنب الرجل أو يكره، ويأثم مار له سعة في ترك المرور ومصل بموضع العادة المرور فيه وهو يجد عنه مندوحة، وسن سكوت مأموم في الجهر لأجل سماع إمامه في الفاتحة أو غيرها سمعه أو لم يسمعه.

### مندوبات الصلاة:

وندبت قراءة مأموم إن أسر إمامه، وقيل لاتندب، وسن رفع المصلي يديه مع إحرامه وقيل يندب ويحاذي بهما منكبيه وقت رفعهما أو أذنيه، وندب لفذ وإمام محصورين أذنو له أو فهمه من حالهم تطويل قراءة الصبح والظهر تاليها في التطويل لقراءتها، وإن ابتداء في الصبح أو الظهر قصيرة تركها وشرع في طويلة، وندب تقصيرها بمغرب وعصر فيقرأ فيهما مثل «والتين والزيتون»، وندب توسط بعشاء بين قراءة الظهر والمغرب فيقرأ فيها بنحو «سبح اسم ربك الأعلى» أو «والشمس وضحاها» وهذا مع الإختيار وأما مع الضرورة كالسفر فيخفف بحسب الإمكان، وندب تقصير الركعة الثانية عن الأولى وكره كون الثانية أطول، وندب تقصير جلوس أول عن ثان، وندب (1) قول

مقتد وفذ ربنا ولك الحمد، وندب تسبيح في ركوع وسجود، وندب لفذ بعد قراءة فاتحة وقيل يسن قول آمين عند قوله «ولا الضالين» سواء كانت صلاته سرية أو جهرية ولإمام في قراءته سرا لا في قراءته جهرا على المشهور، وندب للماموم بسر أو جهر إن سمعه وإن لم يسمعه لم يؤمن، وقيل يؤمن سمعه أم لا فيتحرى، وندب إسرارهم به وقيل يجهر به الإمام به في الجهر، وندب قنوت وكونه سرا وكونه بصبح وكونه قبل الركوع لما فيه من الرفق بالمسبوق وعدم الفصل بين الركوع والسجود وقيل بعد الركوع وقيل هما سواء، ولفظه المختار «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونخضع لك ونخضع ونترك من يكفرك اللهم إياك نعبد ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجوا رحمتك ونخاف عذابك الجد إن عذابك الجد بالكافرين ملحق»، ولو أتى ببعضه أتى بمستحب، وندب تكبير المصلى في وقت الشروع في أفعال الصلاة إلا في قيامه لثالثة من اثنتين في ثلاثية أو رباعية فيندب تاخيرها لإستقلاله قائما، ولا يقف الماموم إلا بعد أن يكبر الإمام ويفرغ منه فحينئذ يقوم الماموم فإذا استوى قائما كبر، وندب إصاق الرجل اليسرى بالأرض ويقوم الرجل اليمنى عليها ويكون باطن إبهامها للأرض فتصير رجلاه من الجانب الأيمن في جميع جلوسه، وندب وضع يديه قرب أذنيه لسجوده ومباعدة رجل في السجود بطنه عن فخذه ومباعدة مرفقيه من ركبتيه، وله أن يضع ذراعيه على فخذه لطول السجود في النوافل، وندب تفريق ركبتيه وأما المرأة فتكون منضمة في جلوسها وسجودها وقيل هي كالرجل في الهيئة، وندب تقديم يديه في هؤي سجوده قبل ركبتيه ولا يجلس في هؤيه قبل السجود وإن جلس سهوا ولم يطل لم يضر على المشهور، وندب أن يضع يديه على ركبتيه بعد رفعه من السجدة الأولى وأما رفعهما عن الأرض فواجب فإن لم يرفعهما فقيل بالإجزاء وقيل بعدمه لأنه لم يسجد بيديه إلا مرة واحدة أو لعدم الطمأنينة وقيل بالبطلان إذا لم يرفعهما معا وبالصحة إذا رفع واحدة، وندب تأخير يديه وتقديم ركبتيه عند القيام ولا يرجع جالسا، وندب أن يعقد أصابع يده اليمنى في تشهديه الأول والثاني ويمد السبابة

والإبهام ويجعل جنب السبابة قبالة وجهه ويحرك السبابة في التشهد دائما وقيل إلى قوله «عبده ورسوله» يحركها يمينا وشمالا ويعتقد أنها لطرد الشيطان وأن الله واحد، وندب تيامنه بالسلام بقدر ما ترى صفحة وجهه، وندب دعاء بتشهد ثان قيل ويكرهه في الأول وقبل القراءة على المشهور وبعد فاتحة قبل سورة لنلا يشتغل عن السورة بما ليس سنة وكرهه في أثناء الفاتحة وفي أثناء سورة وفي ركوع وبعد جلوس قبل تشهد وبعد سلام إمام قبل سلام مأموم ولا يكره فيما عدا هذه المواضع وحيث جاز الدعاء دعا المصلى بما أحب من جميع حوائجه وإن لدنيا كطلب سعة الرزق والزوجة الحسنة وسمى في دعائه من أحب الدعاء له أو الدعاء عليه واختلف هل لفظ التشهد المختار سنة أو فضيلة وهو التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله تعالى وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وليس جميع التشهد سنة بل بعضه وقيل لا يكفي بعضه وإذا قال السلام عليك أيها النبي ينبغي أن يقصد حينئذ الروضة الشريفة واختلف هل لفظ الصلاة على النبي ﷺ سنة أو فضيلة مثل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحمهم وأل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد.

### مكروهات الصلاة:

وجازت البسملة والتعوذ في صلاة نفل وكرها في رض ويكره سجود على ثوب لغير حر أو برد أو خشونة أرض ولا يكره على حصير وتركه أحسن من السجود عليه لما فيه من التواضع وكره دعاء خاص ودعاء بعجمية لقادر على العربية وكره التفات بلا حاجة مالم يستدبر وكره أن يضع يده على خصره في الصلاة وتغميض بصره إلا عن محرم ورفع رجلاه إلا أن يطول قيامه وإقران قدميه وتفكر بسبب دنيوي ولو طال ما دام يدري ما صلى.

## فصل في السهو:

سنت سجدة قبل السلام على من سها وترك جهرا في فرض وأبدله بسر أو ترك سورة بفرضه أو الجلسة الوسطى أو تكبيرتين أو تحميدتين أو التشهدين أو تكبيرة وتحميدة أو نقص سنة مع زيادة تحقيقا فيهما أو شكا فيهما أو تحقيقا في أحدهما وشكا في الآخر أو تيقن السهو ولم يدر أنقص أم زاد ويعيد من سجد قبل السلام تشهده ليقع سلامه بعد تشهد وقيل لا يعيده وإذا تمحضت الزيادة سجد بعد السلام كمن شك في الإتمام فإنه يبني على يقينه ويأتي بركعة ويسجد بعد السلام ومن شك في ركعة هل هي أولى الشفع أو ثانيته فإنه يأتي بركعة ويسجد بعد السلام أو شك في ركعة هل هي ثانية الشفع أو الوتر اقتصر على الشفع وسجد بعد السلام وقيل يؤخره إلى أن يوتر أو ذكر سجدة وهو جالس في الوتر ولا يدري أبقيت منه أم من الشفع اقتصر على الشفع وسجد بعد السلام وأتى بالوتر وقيل يؤخر سجوده إلى أن يوتر ومن ترك السر بفرض فأبدله بأعلى الجهر سجد بعد السلام ويندب السجود بعد السلام لمن يكثر منه الشك هل زاد أو نقص ولا يتيقن بأن يشك في كل وضوء أو في كل صلاة أو في اليوم مرة أو مرتين وإن لم يشك إلا بعد يوم أو يومين أو ثلاثة فليس بمستتكح، ومن ذكر البعدي سجده أبدا بشرط الصلاة ويجب أن يحرم له ويسن أن يجهر به ولو ترك الكل وأتى بالفعل والنية أجزاء، وصح سجود من قدم البعدي مع الحرمة وسجود من آخر القبلي مع الكراهة، ولا سجود على من شك هل سها أو لم يسه فتفكر قليلا فتيقن أنه لم يسه، ولا على من شك هل سلم أو لم يسلم فتفكر قليلا فتيقن أنه لم يسلم فإنه يسلم ولا شيء عليه، ولا على من زاد سورة في أخريه معا على المشهور أو في إحداهما، ولا على من خرج من سورة لغيرها ويكره مع التعمد ولا على من خرج ماء حامض من معدته لحلقه ورجع وربما خرج منه شيء للفم، ولا سجود لسنة غير مؤكدة كتشهد واحد وتكبيرة واحدة على المشهور ولا في إعلان بئائتين في السرية ولا في إسرارهما في الجهرية ولا سجود على من لم يبالغ في سر أو جهر، ومن قدم السورة على الفاتحة ثم أعادها سجد بعد السلام ويسجد من أعاد

الفاتحة لأجل السر أو الجهر، ولا على من أصلح رداء سقط عن ظهره أو كتفيه أو سد فاه بمطلق يميناه أو بظاهر يسراه لتثاوب وإن قرأ في حال تثاوبه في الفاتحة آية أو آيتين سجد قبل السلام ولا سجود على من سبح لضرورة ويكره التصفيق ولا على من تنحنح لحاجة قيل أو غيرها ولا سجود في كلام قليل لإصلاح الصلاة كأن يقول له لم تكمل فيقول بل كملت فالصلاة صحيحة ولا يجزئ سجود السهو لنقص فريضة فمن ترك قراءة الفاتحة في الصلاة كلها أو في ركعتين منها أو في ركعة من الصبح فقليل يتمادى ويسجد قبل السلام ويجزئه وقيل يلغي ما ترك فيه القراءة ويأتي بمثله ويسجد بعد السلام وإن سها عنها في ركعة من غير الصبح فقليل يسجد قبل السلام وقيل يلغي تلك الركعة ويأتي ركعة بدلها وقيل يسجد قبل السلام ولا يأتي بركعة ويعيد الصلاة احتياطاً، وإن سها عنها في ثلاث من الرباعية أو في ركعتين من المغرب فالمشهور أنه يسجد قبل السلام ويعيد احتياطاً هذا هو مذهب المدونة وشهره خليل في توضيحه عن النفرأوي ولا سجود لحمد عاطس أو مبشر أو استرجاع مصاب في صلاته وندب تركه أي الحمد والاسترجاع ولا في إنصات قل لمخبر وإن طال جداً أبطل ولا في قتل عقرب تريده أو إمامه فإن لم ترده كره له قتلها وقيل يسجد ولا سجود في إشارة من مصل برأسه أو يده لرد سلام أو حاجة ولا في أنين لوجع وبكاء تخشع ولا لتبسم ولا لبلع ما بين أسنانه عمداً أو سهواً ولا في حك خفيف يسير جداً وإن توسط فقليل يسجد وإن كثر ولو سهواً أبطل.

### مبطلات الصلاة:

وبطلت الصلاة بقهقهة عمداً أو غلبة أو نسياناً إماماً أو فذاً أو ماموماً ويتمادى الماموم على صلاته الباطلة مع إمامه ولا يقطعها إن لم يقدر على ترك القهقهة ويتمادى معه إن كبر لإدراك الركوع معه بلانية إجماع أو ذكر فائتة، وبطلت الصلاة بحدث حصل فيها ولا يسري البطلان لصلاة الماموم، وبطلت بسجوده قبل السلام لترك فضيلة كالقنوت أو سنة خفيفة كتشهد واحد وسمع الله لم حمده مرة، وبطلت بزيادة أربع سهواً في الرباعية كالثلاثية على المشهور أو ركعتين سهواً



في الثنائيات الأصلية على المشهور بخلاف السفرية فبأربع على المشهور، وبتعمد زيادة فعل من نوعها كسجود أو ركوع قيل وجهله ونسيانه كعمده، وبتعمد نفخ على المشهور قيل وجهله كعمده، وبتعمد أكل أو شرب أو كلام وإن قل أو كنهاق أو وجب كإنقاذ أعمى أو صبي من نار، وبطلت بانصراف لحدث تذكره أو أحس به فخرج لأجله ثم تبين نفيه، وبطلت صلاة من سلم شاكا حال سلامه في الإتمام ثم ظهر الكمال بعد سلامه لأن الواجب حينئذ أن لا يسلم حتى يتيقن الإتمام وقيل لا تبطل، وبطلت بسجود المأموم المسبوق سجودا ترتب على إمامه بعديا عمدا وإن سجد سهوا أو جهلا لم تبطل وقيل يعيدها الجاهل أبدا ويؤخر المسبوق البعدي حتى يقضي ما عليه من صلاته إن أدرك ركعة معه وإلا فلا يسجده واختلف فيما يفعله المسبوق ما دام إمامه يسجد البعدي فقيل يقوم وقيل يجلس حتى يسلم الإمام، ومن لم يسمع سلام إمامه فقيل يحتاط وقيل تبطل صلاته ومن سلم لظن سلام إمامه ثم رجع قبل سلام إمامه حمله عنه وبعده سلم ولكن يسجد قبل السلام لأنه نقص السلام مع الإمام وزاد هو سلاما فإن كان هو مسبوقا وفعل بعدما ظن سلام إمامه فعلا وتبين له ذلك قبل سلام إمامه رجع إليه ولا سجود سهو عليه لأنه حالة القدوة وإن لم يتبين له ذلك حتى سلم لم يرجع لأنه إنما كان يرجع إلى الإمام وقد زال ولا يعتد بما فعل قبل سلام إمامه، وبطلت بسجوده مع الإمام قبلها إن لم يلحق معه ركعة على المشهور وإن لحق ركعة فقيل يسجد معه القبلي ويسجده ولو تركه الإمام أو لم يدرك موجبها بأن سها الإمام قبل دخوله معه وقيل يسجده بعد القضاء ولو أخر الإمام القبلي وسجده بعد السلام فقيل يسجده المأموم قبل السلام لاسيما إن كان مما تبطل بتركه الصلاة فكأنه ركن من أركانها وقيل يتبعونه في السلام والسجود لأنه لا يجزئه عن القبلي فأشبهه ما لو كان قبله، ولا سهو على مؤتم فيما سها مع إمامه ويحمله عنه إلا إذا سها بعد مفارقة الإمام ويجوز له ترك ما يحمله، وبطلت بترك سجود قبلي ترتب عن نقص ثلاث سنن من سننها كتكبيرتين مع سمع الله لمن حمده أو كالجلسة الوسطى وطال طولاً يفيت التدارك، ولا تبطل بترك ما ترتب عن أقل

من ثلاث ولا سجود، واختلف هل تبطل صلاة إمام وفذ بتعمد ترك سنة مؤكدة أو لا تبطل وإذا قلنا لا تبطل فلا سجود عليه لأنه إنما يكون للسهو وإن تركها جهلا فليلحق بالعامد وقيل بالناسي، وبطلت بترك ركن كسجدة أو ركوع عمدا أو جهلا ولو لم يطل أو سهوا وطال ذلك حتى لا يمكنه تداركه، وتدارك الركن إن كان من الركعة الأخيرة ما لم يسلم فإن سلم فات تدارك الركعة على المشهور، ولكن يبني إن قرب ويحرم بتكبير ونية جالسا وقيل قائما إلا أن يتذكر وهو جالس فإنه يحرم كذلك، ولا يطلب منه القيام اتفاقا ويندب رفع اليدين حين إحرامه ولا تبطل إن ترك التكبير وأتى بنية إتمام ما بقي، ولو ترك المأموم سجدة من الأخيرة وسلم الإمام فإنه يسجدها وقيل سلام الإمام حائل فلا يسجدها ويأتي بركعة، وإن كان من غير الأخيرة تداركه إن لم يعقد الإمام ركوع التي تلي ركعة النقص، ويكبر تارك السلام سهوا إذا طال ذلك طولا متوسطا ويسجد بعد السلام وقيل لا يكبر وإن طال كثيرا بطلت وإن قرب جدا ولم ينحرف عن القبلة سلم ولا سجود عليه ولا تكبير وإن انحرف عن القبلة انحرفا كثيرا أو متوسطا سجد بعد السلام، ورجع تارك الجلوس الأول له وللتشهد إن لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه والمشهور لا سجود عليه في تزحزحه لأن التزحزح لو تعمد له لم تفسد صلاته وما لا يفسد عمده لا سجود في سهوه وقيل يسجد فإن لم يرجع سجد قبل السلام وإن فارق الأرض بيديه وركبتيه ثم تذكر الجلوس قبل استقلاله قائما أو بعده فلا يرجع ولا تبطل صلاته إن رجع قبل استقلاله قيل ولو استقل، ويسجد بعد السلام سواء كان عمدا أو ناسيا أو جاهلا وتبعه مأمومه في قيامه إذا استقل وفي رجوعه بعد استقلاله، ومن ترك ركوعا ناسيا ثم تذكره رجعا قائما وقيل محدودبا، وتارك سجدة يرجع للجلوس ليأتي بالسجدة المنسية من جلوس، ومن ذكر سجدتين بعد قيامه انحط لهما من قيامه ولا يجلس، وإن سجد إمام سجدة واحدة وقام لم يتبعه مأمومه وسبح به لعله يرجع لها فإذا خيف عقده لركوع التي تليها قاموا ولا يسجدون السجدة التي تركها فإذا جلس في هذه الركعة قاموا فإذا قعد بثالثة في نفس الأمر ظانا أنها رابعة قاموا فإذا سلم أتوا بركعة بفاتحة

فقط وسجدوا قبل السلام لنقص السورة، وإن حصل للماموم ما يشغله عن ركوع حتى فاتته مع الإمام فالمشهور أن تلك الركعة تفوته إن كانت الأولى ولا تفوته في غير الأولى فيفعل ما فاتته به ويلحقه ما لم يرفع من السجود كله وقيل ما لم يرفع من السجدة الأولى وقيل ما لم يعقد الركعة الثانية بوضع اليدين على الركبتين وقيل بالرفع من الركوع هذا إذا كان في غير الركعة الأولى للماموم وأما في الأولى فلا يركع بل يسجد معه فإذا فرغ الإمام قضى ركعة وقيل إن تلك الركعة فاتته مطلقا سواء كانت أولى أو غيرها وقيل لا تفوته مطلقا، وإن حصل له ما يشغله عن سجدة أو سجدتين في الأولى أو غيرها حتى استقل الإمام في الركعة التي تلي هذه فإن لم يطمع في فعلها قبل عقد إمامه للركعة تمادى مع إمامه وقضى ركعة وإن طمع في الإتيان بها قبل رفع الإمام رأسه من الركوع سجدها وأدركه، وإن قام إمام لزائدة فمن تيقن من الماموميين أن لا خلل في الصلاة جلس وجوبا وإن اتبعه عمدا بطلت صلاته وسهوا أعاد تلك الركعة إن قال الإمام بعد سلامه قمت لموجب كترك فاتحة سهوا، ومن تيقن أن الإمام اخل بفاتحة أو ظن أو شك تبعه في قيامه وجوبا وإن جلس عمدا بطلت صلاته وسهوا أتى بالركعة.

### فصل في الجماعة:

والصلاة في الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة والجماعة سنة في فرض غير جمعة ولا تتفاضل في زيادة الفضيلة تفاضلا يقتضي الإعادة وأما نفس الفضل فحاصل لأن الصلاة مع كثير من أهل الخير أفضل من الصلاة مع غيرهم ويحصل فضل الجماعة بركعة كاملة يدركها الماموم مع الإمام فمدرك التشهد لا يحصل له فضل الجماعة ويوجر وندب لمن لم يحصل فضل الجماعة أن يعيد ماموما ويفوض أمره إلى الله تعالى في جعل أيتها شاء فرضه ولا يعيد مغربا ولا عشاء بعد وتر ولا مع شخص واحد وقيل يعيد معه ومن ظن أنه صلى منفردا ثم أعاد مفوضا ثم تبين عدم صلاته الأولى أجزأته الثانية وقيل لا تجزئه، ويكره للإمام أن يطيل الركوع أو غيره لمن يريد الدخول معه على المشهور لأن من خلفه أعظم عليه حقا ممن يأتي

للدخول إلا لصالح أو ظالم تخشى عقوبته أو جاهل يعتد بأقل من ركعة أو كان فذاً أو في الأخيرة أو لم يعرف الداخل، وبطلت صلاة من اقتدى بإمام ظهر له في إثناء الصلاة أو بعدها أنه كافر أو امرأة أو مجنون أو فاسق بجارحة أو ماموم أو عاجز عن ركن كالقيام واختلف في شيخ مقوس الظهر هل يؤم السالمين وبطلت باقتداء بعاجز عن علم لا تصح الصلاة إلا به كمن اعتقد أن الصلاة كلها فرائض أو اعتقد الفريضة سنة ولا يشترط تعيين الواجبات والفضائل، وباقتداء بأمي إن كان الماموم قارئاً أو وجد قارئ قبل الإحرام وقيل يقطع إن أتاه قارئ، وبصبي في فرض لأنه متنفل ولا تجوز إمامة صبي لبالغين في غير الفرض ولكن تصح، وتبطل صلاة مقتد بلاحن في قراءته وقيل لا تبطل إلا بلاحن في الفاتحة، وتبطل باقتداء من يبذل الضاد ظاء أو الظاء ضادا وقيل لا تبطل، وتكره إمامة من يكره لدينه إن كرهه أهل الفضل وإن قلوا، وصلاة رجل واحد بين نساء وامرأة بين رجال وتكره قدام الإمام بلا ضرورة، وجاز الاقتداء بأعمى والبصير أفضل على المشهور وجاز اقتداء صبي بمثله وخروج مسنة لا أرب للرجال فيها لفرض أو عيد أو استسقاء وجاز خروج شابة لفرض ليلا إن لم تكن مشهورة ولم تتطيب ولم تتزين ولم تزاحم الرجال وخرجت في أخشن ثيابها وللزوج منعها من الخروج وندب له تركها للخروج للفرض وجنابة قرابتها إذا كانت معروفة بالصالح والعفاف، وجاز اقتداء بسمع الإمام والرافع صوته للإعلام أو برؤية أفعال أحدهما، ويشترط في الاقتداء مساواة في عين الصلاة فلا يصح ظهر خلف عصر وتصح صلاة ماموم نفلا خلف فرض، ويشترط للاقتداء متابعة الماموم لإمامه في الإحرام والسلام فإن سبقه في أحدهما بحرف أو ساواه بطلت، ولا تبطل بمتابعته فورا ولا بعدم متابعته في غير الإحرام والسلام ولكن منع سبقه له في الأفعال لأن المطلوب من الإمام المتابعة، ومنع تاخير حتى يكمل الركن وكره سبقه في الأقوال وكرهت مساواته في الأقوال والأفعال ولا تضر محاذاة شخص آخر في أفعاله من غير أن ينوي الاقتداء به، وإن استخلف إمام مسافر مقيما ومعه ماموم مسافر سلم الماموم عند قيام المستخلف ولا

ينتظره، ومن رفع رأسه سهواً من ركوع أو سجود قبل الإمام بعد أن أطمأن فإن علم إدراك الإمام فيما فارقه فيه فليل يجب عليه الرجوع وقيل يسن وإن علم أنه لا يدركه فليل يرجع وقيل لا يرجع، ومن خفض قبل إمامه في ركوع أو سجود فلا يرجع وقيل يرجع، وندب وقوف ذكر انفراد عن يمين الإمام ووقوف اثنين فأكثر خلفه، ويقف النساء خلفه إن انفردن وإن كن مع رجل وقف هو عن يمين الإمام وهن خلفه وإن كن مع اثنين وقفن خلفهما، وإذا وجد المسبوق الإمام ملتبساً بالركوع كبر للركوع تكبيرة ثانية غير تكبيرة الإحرام ودخل الصلاة ويعتد بالركوع ومنع أن يؤخر إحرامه حتى يرفع الإمام، وإن وجدته في سجود كبر للسجود تكبيرة ثانية غير تكبيرة الإحرام ولا يعتد بالسجود ويكره أن يؤخر إحرامه حتى يرفع الإمام، وإن وجدته في جلوس أول أو ثان كبر للإحرام فقط وجلس بغير تكبير، ومن أدرك ركعة أو ثلاثاً قام بغير تكبير ومن أدرك ركعتين أو التشهد قام بالتكبير، ويجعل المسبوق ما فاتته قبل الدخول مع الإمام أول صلاته وما أدركه هو آخرها فيجهر في موضع الجهر كالقذف إذا أدرك أخيرة المغرب أتى بركعة بالفتحة والسورة جهراً ويجلس ثم بركعة بفتحة وسورة جهراً، وإن أحرم المسبوق والإمام راع ولم يتيقن إدراك هذه الركعة ألغاهما وتمادى مع الإمام وقضى هذه الركعة بعد سلام الإمام وسجد بعد سلامه هو كمن شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً وإن شك في الإدراك قبل أن يحرم فالأولى أن لا يحرم وإن تيقن عدم الإدراك بأن رفع الإمام رأسه قبل وضعه هو يديه على ركبتيه فإنه يرفع، وكره اقتداء مقيم بمسافر وإن اقتدى به صلى المسافر ركعتين فإذا سلم أتى المقيم بما بقي عليه وتأكد الكره في اقتداء المسافر بالمقيم ويتبعه مامومه ولا يعيد صلاته وقيل يعيد أبداً وقيل في الوقت، وإن دخل مسافر على القصر ثم قام من اثنتين سبح به مامومه ليرجع إليهم فإن رجع سجد لسهوه وصحت وإن تمادى لم يتبعوه ويجلسون لفراغه فإذا سلم سلم المسافر بسلامه وقام المقيم بعد السلام وأتم فذا وأعاد الإمام فقط في الوقت الضروري ولا يعيد من خلفه إلا إذا اتبعوه، وإن دخل مصل مع مصلين ظنهم سفراً وصلى معهم فظهر أنهم

مقيمون أو ظنهم مقيمين فظهر أنهم مسافرون أعاد صلاته أبدا إن كان مسافرا ولا يضره ذلك إن كان مقيما.

### فصل في النوافل:

ندب نفل في كل وقت يحل إيقاعه فيه وتأكد الندب بلاحد في القدر بعد صلاة المغرب وبعد ظهر وتأكد قبلها وقبل عصر لأن العبد قبل اشتغاله بالفرض كان مشتغلا بأمور الدنيا فتبعد النفس عن حضور القلب للعبادة فإذا تقدمت النافلة على الفرض تأنست النفس للعبادة ولأن النوافل تجبر نقصان الفرائض فهي لتكميل ما عسى أن يكون نقصه، ويكره أن يتنفل ونيته ذلك وتأكد ندب النفل أيضا ضحي وندب سر في النفل نهارا وجهر فيه ليلا إلا لتشويش بعض المصلين على بعض فلتسر قراءته وتأكد ندب الجهر في الوتر، وندب قيام رمضان احتسابا ولم يزد رسول الله ﷺ في رمضان ولا في غيره على اثنتي عشرة ركعة بعدها الوتر، وقراءة سورة واحدة في الشهر كله تجزئ، وندب في أولى الشفع مع الفاتحة قراءة سبح اسم ربك الأعلى وفي ثانيته مع الفاتحة قل يا أيها الكافرون، وندب أن يقرأ قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس في الوتر وهو أكد السنن حتى قال سحنون يؤدب تاركه، وهو ركعة واحدة وقيل ثلاث وندب فعل الوتر آخر الليل لمن عادته أن يتبه فيه ويجوز التنفل بعد الوتر لمن حدثت له نية ذلك بعده ولا يعيده وأما من نوى أن يجعل وتره إثناء نفله فمخالف للسنة وندب أن يكون الوتر عقب شفع متصل به منفصل عنه بسلام وكره ترك الفصل بين الشفع والوتر بسلام وكره الوتر بواحدة قيل إلا لمسافر أو مريض ومن زاد على وتره ركعة ساهيا سجد بعد السلام، ويستحب بإثر الصلوات المفروضات من غير فصل بنافلة أن يسبح ثلاثا وثلاثين تسبيحة ويحمد الله ثلاثا وثلاثين تحميدة ويكبر ثلاثا وثلاثين تكبيرة واختلف هل يجمعها أو يفرقها ويختم المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، ولا يكره الكلام في الدنيا بعد صلاة الفجر وقبل صلاة الصبح ويكره بعد صلاة الصبح إلى قرب طلوع الشمس ويستحب ذكر الله بعدها إلى طلوع الشمس أو قربها ويستحب بعد

الاصفرار إلى الغروب لأن من كان أول صحيفته حسنات وآخرها حسنات مح الله ما بينهما و الوقت الاختياري للوتر بعد صلاة العشاء ولا يصح بعد صلاة عشاء فاسدة ويمتد مختاره إلى طلوع الفجر وضروريه من بعد طلوع الفجر إلى أن تصلى الصبح وقيل ضروريه للشمس، وندب لفظ قطع الصبح ولا يقطع الماموم لأن فضل الجماعة أكد وقيل يقطع واختلف أيضا في الإمام فقيل يقطع وقيل لا يقطع لأجل الوتر إن اتسع الوقت وأما إن ضاق الوقت فلا يقطع، وإن لم يتسع الوقت الضروري لمن عليه الصبح والوتر إلا لركعتين فقط وتطلع الشمس صلى الصبح وترك الوتر ويقضي الفجر ولا يقضى غير فرض إلا هي وقيل لا تقضى وتقضى من حل النافلة إلى الزوال وإن اتسع الوقت لثلاث أو أربع صلى الوتر والصبح ويقضي الفجر وإن اتسع الوقت لسبع زاد الفجر وهي رغبة رتبها دون الثلاث وقيل هي سنة وتفتقر لنية تخصها عن سائر النوافل كما أن السنن تفتقر للنية ولا تجزئ صلاة الفجر من أحرم بها قبله ولو أتمها بعده وندب أن لا يزداد على قراءة الفاتحة في كل ركعة من الفجر ومن خاف فوات ركعة من الصبح مع الإمام دخل معه ويقضي الفجر واختلف هل الأفضل في النفل إن اتحد زمنه كثرة السجود والركوع أو طول القيام قيل وهل ذلك في الصوم كثلاثة أيام في زمن طويل وستة في زمن قصير، وقيل من الصلاة مع الإقبال والفكرة فيها خير من الكثير مع اشتغال القلب فيها.

### فصل في الصوم:

ومما يجب على المكلف الصوم ولا يثبت رمضان في بلد به قاض أو جماعة ينظرون كنظره حتى يرى الهلال عدلان أو جماعة يحصل بهم العلم أو الظن القريب منه ويثبت إن نقل بشهادة عدلين أو باستفاضة عن عدلين أو استفاضة فإن غم أتم شعبان ثلاثين يوما وإن رآه منفرد صام هو وأهله وخادمه وإن أفطر متعمدا لزمه القضاء والكفارة قيل وتلزمه الكفارة إذا اعتقد عدم وجوبه عليه وقيل لا تلزمه وقيل يثبت رمضان بشهادة رجل وامرأتين وقيل يثبت برؤية العدل الواحد والراجح ثبوته بنقل العدل وقيل الراجح عدم ثبوته بنقله، ومن أرسل شخصا ليكشف له

عن الهلال لزمه العمل بخبره ومن انفراد برؤية هلال شوال لا يباح له أن يفطر خوف نسبته إلى الفسق قيل إلا أن يامن على نفسه الظهور إلا أن يحصل له عذر مبيح للفطر كسفر أو مرض أو حيض فيجب له الإفطار ويجب بالنية عند عدم العذر وإن ثبت في إثناء النهار أن الهلال رؤي في الليلة الماضية وجب الإمساك في بقية ذلك اليوم على المكلف بالصوم ولو تقدم عليه فطر ووجب القضاء ولو لم يفطر لأن صومه غير صحيح لعدم النية المبيتة ويجب قضاء ذلك اليوم وإن بيت الصوم فيه على أنه من رمضان لعدم الجزم ومن لم يمكع عالما بحرمة ذلك وانتهك حرمة الشهر كفر وقيل لا كفارة عليه ولا كفارة على من لم يمكع غير منتهك بل تأول جواز الفطر، وإذا رؤي الهلال في النهار قبل الزوال أو بعده فهو لليلة القابلة لا الماضية فيستمر الناس على الفطر إن وقع ذلك في آخر شعبان وعلى الصوم إن وقع ذلك في رمضان، وقيل إن رؤي قبل الزوال فهو لليلة الماضية فيمسكون إن وقع ذلك في شعبان ويفطرون إن وقع في رمضان وإن غيمت السماء ليلة ثلاثين جاز صوم ذلك اليوم تطوعاً وقيل يكره ويجوز صومه قضاء كمن عليه يوم من رمضان فيجوز أن يقضيه فيه ثم إن لم يثبت كونه من رمضان فقد أجزاءه وإن ثبت كونه منه لم يجز عن القضاء ولا عن رمضان الحاضر ويكره صومه احتياطاً وقيل يمنع ولا يجزئ إذا كان من رمضان، وندب إمساك يوم الشك حتى يرتفع النهار ويأتي المسافرون وتسمع الأخبار فإن علم أنه من رمضان وجب الإمساك والقضاء وإلا أفطر من أمسك، ويجوز التماسك على الفطر لمن زال عذره في إثناء يوم من رمضان كمضطر لعطش أو جوع زال عطشه أو جوعه أو حائض أو نفساء طهرت أو مرضع مات ولدها أو مريض قوي ولا يندب لهم الإمساك في بقية يومهم وقيل إن المضطر يزيل ضرورته فقط، ومن علم أنه لا بد أن يشرب في نهاره مرة واحدة جاز له أن يبيت الفطر ويأكل ويجامع وكذلك من به مرض يحتاج من الدواء إلى الشيء اليسير يجوز شربه، ويجب الإمساك على من أكره على الإفطار بعد زوال الإكراه، وندب لكل أحد وتأكد في حق الصائم عدم



الإكثار من الكلام المباح بغير ذكر الله وأما المحرم كالغيبة والكذب والنميمة فواجب في حق غير الصائم كف اللسان عنه ويتأكد في الصوم ولكنه لا يبطله، وندب تعجيل فطر وقيل سنة بعد التحقق للغروب وعدم الشك فيه وإلا حرم الفطر واختلف في الإمساك بعده فقيل يحرم كالعيد وقيل يجوز وله أجر الصائم، وندب سحور وندب تأخيرته بعد تحقق بقاء جزء من الليل وقيل تأخيرته سنة ومن عجله فواسع يرجى له ما يرجى لمن أخره إلى آخر أوقاته، وندب صوم بسفر لمسافر قدر عليه وكره له الفطر، وندب صوم يوم عرفة لغير الحاج لأنه يكفر السنة التي قبله والتي بعده، وندب صوم التسعة الأيام الأول من ذي الحجة لأن صيامها كصيام شهر أو سنة، وندب صوم عاشر المحرم ويكفر ذنوب سنة قبله وتاسعه وثالثه وكله وصوم شهر رجب وشهر شعبان، وندب صوم السابع والعشرين من رجب ونصف شعبان والخامس والعشرين منه، وكره بعض صوم يوم المولد لأنه من أعياد المسلمين، وندب تعجيل القضاء وندب أن يكون متتابعاً ومن لم يزل مريضاً من رمضان الأول إلى انقضاء الثاني فليبدأ إذا أفاق بالأول فإن بدأ بالثاني أجزاءه، وندب تتابع كفارة اليمين، وندب وقيل يجب مد عن كل يوم لمن أفطر لهرم أو عطش لا يقدر معه على الصوم، وندب صوم ثلاثة من كل شهر وكره كونها الثالث عشر وتالييه مخافة أن يجعل صيامها واجبا، كما يكره صوم ستة من شوال مخافة أن تلحق أهل الجهالة برمضان ما ليس منه، وكره للصائم فضول القول والعمل وإكثار النوم نهاراً وأن يمضغ طعاماً لصبى أو يذوق ملحا أو علكا فإن فعل شيئا من ذلك ثم مجه فلا شيء عليه وإن جاوز شيء منه إلى حلقه ساهيا فليقض وإن تعمد فليكفر.

### شروط صحة الصوم:

وشرط صحة صوم رمضان أو غيره بنية مبيتة من الليل لا قبل الغروب في أول ليلة منه ولا بعد الفجر ويصح على المشهور أن تكون مقارنة للفجر وتكفي نية واحدة على المشهور لما يجب تتابعه في حق الصائم الصحيح المقيم ويندب التبييت كل ليلة وقيل يجب وإن انقطع تتابعه بحيض أو سفر أو مرض أعاد نيته إذا رجع للصوم وأما من تمادى على

صومه في سفره أو مرضه فلا يجزئه إلا التبييت كل ليلة وقيل لا يحتاج إلى تجديد نية، وشرطه بنقاء من دم الحيض والنفاس في جميع النهار ووجب الصوم على المشهور إن طهرت حائض أو نفساء قبل الفجر اغتسلت أم لا، وإن كان طهرها بلحظة قبل الفجر لا يمكن فيها الغسل وقيل إن لم يتسع الوقت للغسل لم يصح صومها، ووجب صوم ذلك اليوم مع قضاؤه إن شكت هل طهرت قبل الفجر أو بعده، وشرطه بعقل فلا يجب على غير عاقل ولا يصح منه ويجب عليه قضاؤه، فإن جن عاقل جنونا مطبقا ثم عاد له عقله فعليه القضاء لما مضى حال جنونه من السنين قلت أو كثرت، وقيل إن قلت كالخمسة فعليه القضاء وإن كثرت فلا، وقيل إن بلغ جنونا فلا قضاء عليه، وإن طرأ عليه الجنون فعليه القضاء، وإن طلع عليه الفجر صحيحا فلا قضاء عليه وإن لم يسلم عند طلوع الفجر فالقضاء، ولا يومر بالكف بقية نهاره، وشرطه بترك جماع وقت الصوم بمغيب حشفة بالغ أو قدرها من مقطوعها وإن لم ينزل، وغير البالغ لا يفسد صومه ولا صوم موطوءته البالغة إذا لم يحصل منها مني، وشرطه بترك مذي وإخراج مني وإن لم يجامع، ولا قضاء في الإحتلام ولا في مستنكح من مني أو مذي، ومن تفكر فالتذ بقلبه فلا شيء عليه لأنه حرج، وإن استدام الفكر فأمذى قضى، وهل وجوبا أو ندبا؟ وإن أمذى من غير استدامة فلا شيء عليه وإن نظر فالتذ بقلبه فلا شيء عليه للحرج وإن استدام النظر فأمذى فالقضاء على ما تقدم وإن لم يستدم استحباب القضاء، وإن أمنى باستدامة قضى وكفر وإن لم يستدم فالمشهور يقضي ولا يكفر، وإن قبل أو باشر أو لا عب فالتذ بقلبه ولم يمد فلا شيء عليه إلا أن ينعظ، واختلف في الإنعاط فقليل إن من أنعظ ولم يمد عليه القضاء وقيل لا شيء عليه، وقيل إن أنعظ عن مباشرة فعليه القضاء وإن أنعظ بما دونها من قبلة أو لمس فلا قضاء عليه وهو الأشهر، وقيل إنما الخلاف إذا حصل عن ملاءمة أو مباشرة وأما إن كان عن نظر أو لمس فلا شيء عليه، وقيل إن القضاء من المذي مستحب، وشرطه بترك إخراج قيء ولا قضاء في القيء غلبة ولو تغير من علة أو امتلاء إلا إذا أمكنه طرحه وازدرده، وبترك إيصال ما يتحلل

للمعدة من طعام وإن من أنف أو أذن أو عين فلا يكتحل ولا يصب في أذنه دهنا إلا أن يعلم أنه لا يصل إلى حلقه، فإن اكتحل أو صب في أذنه دهنا لوجع به أو غيره فوصل ذلك إلى حلقه قضى، فإن لم يصل إلى حلقه فلا شيء عليه، وكذلك ما يعمل في الرأس كدهن وحناء إن كان يصل إلى حلقه فليقض، ويختبر نفسه في غير الصوم، والمنع في جميع ذلك إنما هو لمن فعله نهاراً وأما من فعله ليلاً فلا شيء عليه ولا يضره هبوطه نهاراً، وقيل لا يقضي فيما وصل لحلقه من رأسه وقيل يقضي في الفرض دون النفل، واختلف فيما لا يتحلل كالدرهم فقيل لا يقضي إلا في عمده وقيل يقضي في سهوه ويكفر في عمده، ولا قضاء على من ابتلع ما يبقى بين أسنانه لأنه أمر غالب، قيل وإن كان متعمداً لأنه ابتداء أخذه في وقت يجوز له، ومن تبخر بالدواء ووجد طعم الدخان في حلقه قضى بمنزلة من اكتحل أو ادهن فيجد طعم ذلك في حلقه، وإن استنشق بخوراً فشم الرائحة ولم يجد طعم البخور لم يفطر وكره، وأما المسك فلا يفطر، والفطر يقع بدخول جزء من المتناول لا بدخول رائحته، ومن استنشق قدر الطعام ووجد طعم دخان القدر أفطر لأن ريح الطعام له جسم يتقوى به الدماغ فيحصل به ما يحصل بالأكل، ولا يشم شيئاً من الرياحين، ويقضي في إيصال الدخان الذي يشرب ولا قضاء في وصوله ولا يقضي في البلغم ولو أمكن طرحه ولو بعد وصوله إلى طرف اللسان، وقيل يقضي إن أمكن طرحه، وقيل يقضي في وصول ما غلبه من ماء مضمضة أو استنشاق وأما بقاياه مع الريق بعد طرحه بالكافية فلا يضر، وفي من ابتلع ما خرج من أسنانه غلبة قولان، وابتلاع دم خرج من سنه غلبة لغو، وإن ابتلعه وهو قادر على طرح ذلك أفطر، وقيل لا يفطر، ومن وجد في فمه دماً وهو صائم فمجه حتى ابيض ريقه فلا شيء عليه ويستحب له غسله إذا قام للصلاة أو إلى الأكل فإن لم يفعل فلا شيء عليه، ومن كثر عليه الدم من علة دائمة فلا شيء عليه أبتلع منه شيئاً أم لا، وقيل يفطره إن لم يغسل فمه لإبتلاع الريق النجس، قيل وهذا بين إن لم ينقطع أثر الدم وإما إن انقطع فلا يضر إذ لم يبق إلا النجاسة الحكيمة لا عينها وهو يجري على التطهير بالماء غير الماء،

والمشهور عدم الإجزاء في الصلاة ولا يضر بالنسبة إلى الأكل لأن عين النجاسة زالت فإن تكرر ذلك سقط القضاء حينئذ كغلبة الذباب، وقيل يستحب القضاء منه ومن رطوبة سواك تغير به ريقه وصل لحلقه نسيانا أو تاويلا وفي عمده القضاء والكفارة، وفيما صبه إنسان في حلقه نائما أو مكرها ولا كفارة عليه ولا على الصاب على المشهور، وإن كان في صوم تطوع فلا قضاء عليه، وتقضي امرأة جومعت نائمة في نهار رمضان ولا كفارة عليها ولا على المجمع عنها، ومن أكره زوجته على الوطء لزمه التكفير عنها، ومن شك في الفجر ناظرا لدليله فالمشهور حرمة الأكل عليه وقيل بالكراهة وقيل بالإباحة، وفي أكل من أكل شاكا في الفجر وبقي على شكه وجب القضاء على القول بتحريم الأكل، ويستحب على القول بالكراهة ولا يستحب على القول بالإباحة، وكذلك يقضي إذا طرأ عليه الشك واستمر على شكه ولا كفارة عليه وإن تبين أنه قبل الفجر أو بعده عمل على ما تبين، ومن شك في الغروب حرم عليه الأكل فإن أكل قضى ولا كفارة عليه على المشهور، وإن تبين أنه بعد الغروب فلا قضاء عليه لأنه غر وسلم، ومن أكل في آخر يوم من رمضان متعمدا ثم تبين أنه يوم الفطر فقبل عليه الكفارة وقيل لا كفارة ولا قضاء، وكذلك الحائض تفطر متعمدة ثم تعلم أنها حاضت فلا كفارة عليها، وقيل عليها الكفارة، ومن لم يعرف دليل الصوم من فجر أو غروب قلد عارفا عدلا وإن لم يجده احتاط بتأخير الفطر وتقديم السحور، ويقضي من أفطر غير عامد في الفرض فإن كان في رمضان أمسك وإن كان في قضائه كان في إمساكه بالتخيير والمستحسن الإمساك ويخير في كفارة اليمين بين الإمساك وعدمه، ومن نذر يوما معيناً فافطر لمرض أو حيض أو إكراه فات بفوات زمنه ولا قضاء عليه وإن افطر ناسيا فقبل يقضيه ويجب عليه إمساك بقيته، ومن صام نفلا ثم افطر فيه عمدا حراما لزمه قضاؤه ولا قضاء عليه إن افطر لحيض أو لأمر سيده أو لأمر والد أو شيخ على وجه الشفقة عليه من الصوم لإدامته له، واختلف في قضائه فقبل لا يقضي وهو الظاهر وقيل يقضي، وسواء في ذلك حلف عليه ليفطرن أو لم يحلف. ويكفر مع القضاء

والأدب من تعمد أكلا أو شربا بضم فقط في نهار رمضان لا في قضائه على المشهور، وتتعدد الكفارة بتعدد الأيام ولا تتعدد بتعدد الأكل والشرب فتستقر الكفارة في الذمة عند العجز عنها، ولا كفارة فيما أو صله عمدا لحلقه من أنف أو أذن أو عين أو بسبب دهن رأس، وقيل يكفر، ويكفر من رفع نيته نهارا أو أصبح ناويا الإفطار ولو نوى الصوم نهارا قبل أن يأكل، ولا شيء على من عزم على الأكل ناسيا ولم يرفع نيته ثم ترك عزمه عليه، ويكفر من استاك بجوزاء نهارا، قيل ويكفر إن استاك بها ليلا لأنها تصبح بفيه وباطن شفثيه وظاهرهما وقيل عليه القضاء فقط إن أصبحت على فيه، ويكفر من تعمد إخراج مني وإن كان بإدامة فكر إن كان عادته الإنزال منه واختلف هل تلزمه الكفارة إذا خالف عادته أو لا تلزمه.

### الكفارة في رمضان:

والكفارة ستون مدا بمده ﷺ لستين مسكينا أو صيام شهرين متتابعين أو عتق رقبة مومنة كاملة الرق غير معيبة، ولا يكفر من أفطر ناسيا ولا كفارة على من كان جنبا أو حائضا ولم يغتسل إلا بعد الفجر فظن بطلان صومه فأفطر ولا على من تسحر قرب الفجر فظن بطلان صومه فأفطر ولا على من سافر دون القصر فظن أنه يباح له الفطر فأفطر ولا على من قدم من سفره ليلا فظن أن الصوم لا يلزمه صبيحة قدومه فأفطر ولا على من رأى هلال شوال نهارا فظن أنه لليلة الماضية فأفطر وأما لو أفطر أحد من هاؤلاء مع علمه بالحرمة فيكفر، ويكفر على المشهور من أفطر لحمى عادته إتيانها ذلك اليوم ولو حصل، ويكفر من ظن بطلان صومه لغيبه شخص في نهار رمضان فأفطر، ومن أكره زوجته كفر عنها، ويكفر عن أمته ولو طائعة، ومن أكره امرأة على القبلة حتى أنزلا أو أنزلت فقط فقيل يكفر عنها وقيل يكفر عن نفسه فقط وعليه القضاء، ومن أكره شخصا على مجامعة امرأة لزمه أن يكفر عن المرأة، واختلف هل يكفر عن الرجل أو لا، ولا يحل لإمرأة تطوع بصوم إذا علمت أن زوجها يحتاج لها ولا أمة علمت أن سيدها يحتاج لها وله أن يقطع تطوعها بالجماع لا بالأكل والشرب، ولو دعاها إلى فراشه

فأحرمت بالصلاة نافلة أو فريضة متسعة الوقت فله أن يقطعها، ولا قضاء في غالب دخول ذباب لأن الصائم لا بد له من حديث والذباب يطير فيسبق فلا يمكن الإمتناع منه، ولا في غبار طريق أو مكيل وصل إلى حلق الصائم، ولا شيء على المشهور على من تبين أنه أكل أو جامع عند طلوع الفجر، وجاز للصائم استياك قبل الزوال وبعده بيابس ولو بل وكره بالرطب، وتجاوز مضمضة لعطش وتكره لغيره ولا يبلع ريقه حتى يزول طعم الماء عن فمه، وليس الأفضل لجنب أو امرأة طهرت قبل الفجر ترك الغسل إلى أن يطلع الفجر ولكن يجزئه صوم ذلك اليوم وقيل لا يجزئه إن كان عالما بجنابته، والفطر أفضل من الصوم لمريض مرضا يشق معه الصوم أو لا يشق لكنه يخاف به زيادة مرضه أو طوله ولا يشترط التحقق، ووجب الفطر إن خاف على نفسه هلاكاً أو مشقة عظيمة وعلى مرضع خافت على نفسها أو ولدها من الصوم وتطعم مداً وجوباً عن كل يوم إن لم يقبل الولد غيرها أو قبله ولم تجد من تستأجره أو وجدته ولا مال، وإن أمكن الإستئجار وكان للولد مال فالإجارة فيه وإن لم يكن له مال وكان لا يرضع مثلها فقل تكون الإجارة في مال الأب وقيل في مال الأم.

### قضاء رمضان:

ووجب قضاء رمضان إذا أفطر فيه لعذر أو لغير عذر بالعدد فمن صام الهلال ووافقت عدة أيام شهر القضاء عدة أيام شهر رمضان أجزاءه ولا يجب عليه تكميله إن كانت عدة أيام شهر القضاء أكثر وإن كان رمضان أكثر قضى يوماً على المشهور، ولا يجوز صوم القضاء في يوم العيد والأيام الثلاثة التي تلي النحر ولا يقضي مسافر في رمضان رمضان الماضي ولم يجزه عن واحد منهما إن فعل، ويجب إطعام مده عليه السلام عن كل يوم لمسكين على من فاته من شعبان قدر ما عليه من رمضان وهو صحيح مقيم خال من الأعذار وفرط في قضاؤه حتى دخل رمضان الثاني وإن بقي من شعبان قدر ما عليه فمرض أو سافر أو نفست أو حاضت لم يجب عليه الإطعام ولو كان فيما قبله من الأيام لا عذر له، ويجزئ في الإطعام مع القضاء في العام الثاني أن يطعم في كل

يَوْم يَصُومُهُ أَوْ يَخْرُجُ جَمِيعَ الْأَمْدَادِ بَعْدَ فِرَاغِ أَيَّامِ الْقِضَاءِ، قِيلَ وَإِنْ أَطْعَمَ قَبْلَ الْقِضَاءِ اجْزَأَهُ وَخَالَفَ الْمُسْتَحَبَّ، وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ وَنَسِيَهِ فَقِيلَ يَجِبُ عَلَيْهِ صَوْمُ الْأُسْبُوعِ كَلًّا، وَمَنْ ظَنَّ أَنْ عَلَيْهِ صَوْمَ يَوْمٍ وَشَرَعَ فِي قِضَائِهِ فَقِيلَ يَجِبُ عَلَيْهِ إِتْمَامُهُ إِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ قِضَاهُ وَمَنْ لَزِمَهُ قِضَاءُ يَوْمٍ وَافْطَرَ فِي قِضَائِهِ فَقِيلَ يَقْضِي يَوْمَيْنِ لِأَنَّهُ لَمَّا شَرَعَ فِي الْقِضَاءِ وَجِبَ عَلَيْهِ الْإِتْمَامُ وَقِيلَ يَقْضِي الْأَوَّلَ فَقَطْ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مَحْفُوظَةٌ  
جَمِيعُ حَقُوقِ  
لِمَحْضَرَةِ أَهْلِ مَتَالِي

شَيْخِ الْمَحْضَرَةِ الْأَسْتَاذِ الْمُصْطَفَى وَوَلَدِ حَبِيبِ وَوَلَدِ مَتَالِي

فهرس

الصفحة:	العنوان:
2.....	هاذا الكتاب.....
4.....	التعريف بالؤلف.....
8.....	شروط التكليف.....
8.....	حقيقة التوحيد.....
9.....	أقسام حكم العقل.....
10.....	ما يجب في حقه تعالى.....
12.....	ما يجوز في حقه تعالى.....
12.....	معرفة الأنبياء.....
18.....	الإيمان بالملائكة.....
18.....	نبذة من سيرته.....
19.....	ما يجب في حق الأنبياء.....
20.....	الإيمان باليوم الآخر.....
21.....	الإيمان بالبعث.....
21.....	الإيمان بالكتب المنزلة.....
22.....	الإيمان بالحساب والميزان.....
22.....	الإيمان بالحفظة.....
23.....	آخر الكتب ونظائر الصحف.....
24.....	الإيمان بالصراط.....
24.....	الإيمان بحوضه عليه الصلاة والسلام.....
25.....	الإيمان بالجنة والنار.....
25.....	الإيمان بالقدر.....
25.....	الإيمان بملك الموت.....
25.....	فضل الصحابة وتفاضلهم في معتقد أهل السنة.....
27.....	باب في الصلاة وشروط وجوبها.....
27.....	أقسام الحكم الشرعي.....
28.....	فصل في الوضوء.....
29.....	فرائض الوضوء.....
31.....	سننه.....
32.....	فضائله.....



32.....	فصل في الغسل
34.....	واجبات الغسل
35.....	سننه
36.....	شروط صحة الصلاة
36.....	ستر العورة
38.....	طهارة الثوب والمكان
39.....	أحكام قضاء الحاجة
40.....	فصل في التيمم
42.....	واجبات التيمم
43.....	سنن التيمم
43.....	مندوبات التيمم
43.....	نواقض التيمم
44.....	أحكام المسح على الجرح ونحوه
45.....	فصل في الأذان
45.....	أحكام وقت الصلاة
48.....	أمر الصبيان بالصلاة
48.....	وقت منع النفل وكرهنته
48.....	حكم تارك الصلاة وقضاء الفوائت
49.....	فصل في فرائض الصلاة
51.....	سنن الصلاة
52.....	مندوبات الصلاة
54.....	مكروهات الصلاة
55.....	فصل في السهوي
56.....	مبطلات الصلاة
59.....	فصل في الجماعة
62.....	فصل في النوافل
63.....	فصل في الصوم
65.....	شروط صحة الصوم
69.....	الكفارة في رمضان
70.....	قضاء رمضان